مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية . المجلد ٦٩ . العدد ٩٥ .

دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة تحليلية على المجتمع المصري منذ قيام ثورة ٢٠١١

اعداد

د احسان محمد حفظى صادق

مدرس علم الاجتماع كلية الاداب

جامعة الاسكندرية

مقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة وأهم تساؤلاتها

ثانياً: مفاهيم الدراسة

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة

رابعاً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة

خامساً: محددات مناخ الاستثمار في مصر

سادساً: موقع مصر فى مناخ الاستثمار وفقا للمؤشرات الدولية

سابعاً: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١

ثامناً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة

عاشراً:المراجع المستخدمة فى الدراسة

مقدمة :

بدأ رسمياً في يناير ٢٠١٦ تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥، وتعد الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث إنها تدعو جميع البلدان المتقدمة والنامية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز التنمية والعمل على حماية كوكب الأرض؛ كما تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي للجميع، والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، وتحقيق التقارب بين الدول من خلال إفساح الطريق أمام كل دولة للانتفاع من النمو الاقتصادي، وهكذا اجتمع العالم في الأمم المتحدة بمستويات متباينة في التنمية، والنواحي الاقتصادية والأيكولوجية والديموجرافية لتأكيد ضرورة التعاون ودعم الدول النامية للقضاء على الفقر وتعزيز رفاهية الإنسان،هذا الإطار العالمي قدم لكل دولة الطريق نحو نمو مستدام مع عدالة اجتماعية، الا أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليست مسئولية دولية فحسب بل ثمة التزام من جانب كل دولة لتحقيق هذه الأهداف؛ فالدولة يجب أن تسعى إلى إنجاز وتقديم استراتيجية وطنية لتحقيق أهدافها ومتابعة مدى التقدم الذي تم إنجازه عندئذ سوف تتمكن كل دولة من الاستفادة من الشراكة العالمية الفعالة.

وتعد قضية التمويل من أهم التحديات العالمية التي تواجه التنمية المستدامة لاسيما بعد تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية استدامة وشمولية الأهداف الإنمائية لتحقيق التنمية المتوازنة؛ لذا ترى المؤسسات الدولية أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب حلولًا مبتكرة تهدف إلى تحويل المساعدات والمنح إلى استثمارات قوية قادرة، ومن ثم بدأ البحث عن اساليب متنوعة؛ ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم وسائل التمويل الخارجي؛ لما له من دور في تحقيق التنمية المستدامة، وقد ظهرت أهمية الاستثمارات الأجنبية في ظل تطور العلاقات الاقتصادية بين دول العالم ومن هنا ظهرت تغيرات جذرية في المفاهيم والسياسات الاستثمارية، فبعد أن كانت الاستثمارات تمثل عاملًا من عوامل الشك ومصدراً من مصادر القلق لدى الدول النامية أصبحت الآن تسعى إلى اجتذابها، وإلى محاولة توفير الظروف الاستثمارية الملائمة والتي تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية وذلك من خلال تقديم التسهيلات والحوافز الممكنة لجذب هذه الاستثمارات**.

اولاً: مشكلة الدراسة وأهم تساؤلاتها:

شهدت مصر فترة تحول سياسي منذ أوائل عام ٢٠١١، وكان لهذه التحولات تأثيراتها في الاقتصاد المصري، وإذا نظرنا إلى بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر نجد انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ١.٥% في عام ٢٠١٠ إلى ١.٨% في عام ٢٠١١، كما توقف المستثمرون الأجانب عن الاستثمار، وغادر بعضهم البلاد، مما أدى إلى أن صافي التدفقات الخارجية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت ١٤٦مليون دولار في أوائل عام ٢٠١١، كما ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى ١٢.٧% في عام ٢٠١٢، في حين بلغت ١٣.٤% عام ٢٠١٣، ووسط هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ومازالت تواجهها مصر أدركت الحكومة أهمية استغلال إمكانيات مصر لتحقيق نمو يستفيد من ثماره الجميع وتوفير فرص عمل للعاطلين، وذلك من خلال العمل على تطوير مناخ أفضل للاستثمار الذي يمكنه أن يقوم بدور رئيس لتحقيق ما تصبو إليه مصر ولاسيما أنها تتمتع بكثير من المزايا التي تؤهلها لذلك بما في ذلك سوق متنامية، وموقع متميز، وقوة عمل ضخمة[1]، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة للوقوف على العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، فضلًا عن البحث عن مخرج من التحديات التي يواجهها المجتمع المصري، واهم الاليات التى تتجه اليها مصر لتسهيل تدفق الاستثمار الاجنبى لتحقيق التنمية المستدامة ،وبالتالى يمكن لهذه الدراسة ان تسهم فى تراكم التراث العلمى والمعرفى مما يفتح المجال

اما م مزيد من الدراسات السسيولوجيةالتى تمهد الطريق لطرح استراتجيات جديدة لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية .

تساؤلات الدراسة

تهدف تلك الدراسةالأجابة على تساؤل أساسي مؤداه : ما هوالدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري ،ويتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعيةوالتى من أهمها:

١- ما هى محددات الاستثمار الاجنبى فى مصر؟
٢- ما هو موقع مصر فى جاذبية الاستثماروفقاً للمؤشرات الدولية؟
٣- ما هي أهم التغيرات التى طرأت على تدفق الاستثمارات الأجنبية في مصرمنذ ثورة ٢٠١١؟
٤- ما هو دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

وقبل الاجابة عن هذه التساؤلات ترى الباحثة أنه ينبغي في البداية استعراض المفهومات الأساسية وتوضيح الأستراتيجية المنهجية للدراسة التي نحن بصددها.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

١- الاستثمار الأجنبي:

ارتبطت كلمة الاستثمار بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في: التضحية، والحرمان، والانتظار؛ فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل، وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلًا بثمن التضحية والحرمان والانتظار طوال فترة الاستثمار، فالاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح، كما أن الاستثمار في اللغة من ثمر والثمر هو الزيادة والنماء فيستثمر يعني ينمي أي يزيد، والنماء عادة ما يكون في الأموال سواء أكانت في صورتها النهائية المالية أم التجارية، او في صورها الأخرى المختلفة، سواء على شكل عقارات كانت أم منقولات، فضلًا عن الصور المعنوية التي برزت حديثًا والمتمثلة في حقوق الملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع، ويُعرف الاستثمار بمعناه الاقتصادي "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة من أجل زيادة الطاقة الانتاجية"[٢]

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وصندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه "نوع من الاستثمار الدولي بهدف الحصول على منفعة دائمة ومستمرة من خلال إقامة أو تأسيس مشروع في دولة ما من خلال مستثمر مباشر. هذه المصلحة الدائمة تتضمن وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومشروع الاستثمار ودرجة معينة من التأثير في إدارة المشروع ويمثل الحد الأدنى للاستثمار الأجنبي المباشر حصة لا تقل عن ١٠% لكي تعطي له حق التصويت والإدارة في المشروع المقيم في اقتصاد دولة أخرى"، ولا شك أن ملكية أقل من ١٠% قد تفقد المستثمر تأثيره في المشروع لكن من ناحية أخرى نجد أن هناك حالات تكون حصة المستثمر أقل من هذه النسبة ومع ذلك يظل لديه تأثير وصوت فعال في الإدارة[٣].

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad) فتعرف الاستثمار الأجنبي علي أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".

كما عرفت منظمة التجارة العالمية(wto) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دولة مضيفة) وذلك بقصد إدارتها".

كما عرف ريموند برتراند (Raymoud Bertrand)الاستثمار الأجنبي بأنه "إسهام رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورءوس الأموال من دولة إلى أخرى"[٤]

وتصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها أفقية أو رأسية أو مختلطة ويشير الاستثمار الأفقي إلى المستثمر الذي ينشئ النوع نفسه من العمليات التجارية في بلد أجنبي وهو يعمل في بلده الأصلي، أما الاستثمار الرأسي فهو الاستثمار الذي يتم فيه تأسيس أو الحصول على أنشطة تجارية مختلفة ولكن ذات صلة بالأعمال الرئيسة للمستثمر في بلد آخر مثل دخول المستثمر في شركة توفر مواد خام أو قطع غيار مطلوبة لشركته الأم، أما النوع الأخير فهو دخول المستثمر في أعمال لا علاقة لها بأعماله القائمة في بلده الأم مثل دخول المستثمر في صناعة لا يملك أية خبرة سابقة فيها ويأخذ شكل مشروع مشترك مع شركة أجنبية تعمل في هذه الصناعة.[٥]

كما يمكن التصنيف من حيث الأسباب والدوافع وراء الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، فهناك الاستثمار الباحث عن الأسواق الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة. ثانياً: الاستثمار الباحث عن المصادر الطبيعية والذي يسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة التي لا تتوفر في الدولة الأم للشركة،ومن ثم يسعى لاستغلال الميزة النسبية للدولة المضيفة. ثالثاً: الاستثمار الباحث عن الكفاءة والذي تسعى الشركات الأجنبية من ورائه لزيادة كفاءتها الإنتاجية عن طريق تحويل جزء من خطوط الإنتاج لدول مضيفة تتمتع بميزة نسبية في تكاليف الإنتاج (الخدمات – وقوي العمل – والمنتجات الأولية الرخيصة)، رابعاً: الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية والذي يسعى إلى الحصول على أصول لها أهمية للشركة الأم في الأجل الطويل.[٦]

أما من وجهة نظر الدولة المضيفة فيمكن تقسيم الاستثمار إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات ،زيادة الصادرات، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية [٧]

وتعرف الباحثة الاستثمار الأجنبي بأنه "انتقال رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر في صورة معدات صناعية ، تمويلية ، إنشائية ، زراعية أو من خلال تقديم الخبرة، والمعرفة، والعمل، والتكنولوجيا ويمثل حافز الربح المحرك الأساسي لهذه الاستثمارات فضلًا عن الدور الذي يمكن أن يمارسه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المضيفة.

٢- مفهوم التنمية المستدامة:

عرف قاموس ويبستر مفهوم التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً"، وعرفها وليام رولكز(William Ruclks) مديرحماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة" [٨]، كما عرفت التنمية المستدامة من قبل إدوارد باربير(Edward Barbier) بأنها "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الإضرار بالبيئة"[٩]، ويعد تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التعريف الأشمل؛ فقد عرفها بأنها عبارة عن "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية على أساس المساواة"[١٠].

ولقد برز مفهوم التنمية المستدامة في اطار منظومة الأمم المتحدة في النصف الأخير من القرن العشرين من خلال سلسلة من القمم والمؤتمرات واللجان بين عام ١٩٧٢–٢٠١٥، وكانت هذه المبادرات هي النواة التي مهدت الطريق إلى اعتماد (جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، ويعد مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ أول حدث دولي رئيس خلق زخماً للاعتراف بالاستدامة على المستوى العالمي وأدى إلى نشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجاء تقرير برونتلاند عام ١٩٨٧ استجابة للتدهور المتسارع للبيئة والموارد الطبيعية وتأثيرات ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأشار في هذا التقرير إلى مفهوم التنمية المستدامة [١١]، والتي هي عملية تلبية احتياجاتنا في الحاضر دون أن تؤثر سلباً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم فهي عملية التفاعل بين ثلاثة انظمة: نظام حيوي، واقتصادي، واجتماعي، ومقياس الاستدامة يكون من خلال قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى[١٢].

ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عام ١٩٩٢ في قمة ريو أو قمة الأرض بالبرازيل التي انبثق عنها ما يسمى بأجندة القرن ٢١، وقد أعلنت هذه القمة عن خصائص التنمية المستدامة ومن أهمها كونها تنمية طويلة المدى؛ حيث إنها تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية وكذلك فإن التنمية المستدامة تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، حيث إن أولوياتها تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية والضرورية، فضلًا عن كونها تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية؛فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي[١٣].

وجاء تعريف المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في كوبنهاجن بالدنمارك في العام ١٩٩٥ الذي وصف التنمية المستدامة بأنها "رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية علي كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية". ومعنى هذا التعريف أنها تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تعارض التحديات التي تواجهها وأن القاسم المشترك هو بناء الإنسان في الحاضر والمستقبل.

كما عرفها المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب افريقياعام ٢٠٠٢ بأنها "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام الإنسان والحريات الإنسانية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي".

وبعد عدة سنوات على مؤتمر قمة الأرض عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ٢٠١٢ الذي شكل محطة مهمة في مجال هذه التنمية؛ حيث ركز على مسائل الاقتصاد

الأخضر والعدالة ودور المجتمع المدني في عملية التنمية والحفاظ على البيئة والمحيطات ومحاربة الفقر[١٤]، كما أقر باقتراب انتهاء التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية في عام ٢٠١٥ وبالتقدم المتفاوت في الحد من الفقر والزيادة في أعداد السكان وضرورة البحث عن نموذج جديد للتنمية وبدء العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتجدر الإشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تمثل برنامج عمل لأجل الناس والأرض وتسعى إلى القضاء على الفقر بجميع صوره والذي يعد شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وتبرهن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧هدفاً وغايتها البالغ عددها ١٦٩على اتساع نطاق هذه الخطة وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية. كما أشارت الخطة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتم من خلال إطار إنعاش الشراكة العالمية وتأكيدها من خلال السياسات والإجراءات المحددة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس بابا باثيوبيا في يوليو ٢٠١٥ والذي يعد جزءًا اساسياً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد تناول هذا المؤتمر التمويل الكلي والشامل والذي يغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية في المستقبل، فضلًا عن ضرورة توجيه الموارد وحشدها من أجل التنمية المستدامة وضرورة تحديد بعض مجالات الاستثمار في البنية التحتية، والزراعة المستدامة، وتحسين فرص الصحة والتعليم والعمل وفي الوقت نفسه حماية البيئة [١٥].

وتخلص الباحثة من هذه التعريفات السابقة إلى أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "عملية متكاملة تضم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتهدف إلى الوفاء بحاجات الأفراد من خلال زيادة النمو والإنتاجية مع ضرورة الحفاظ على البيئة وصيانتها وحق الأفراد في العيش في مجتمع يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية ويمتد تأثير ذلك إلى الأجيال القادمة.

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من مدخل التنمية المستدامة حيث شهدت العقود الماضية نماذج تنموية ركزت على تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي بهدف تحقيق رفاهية الأفراد متجاهلة الدور الذي تمارسه البيئة كوسط تنفذ فيه مثل هذه النماذج وقد كان لهذا انعكاساته السلبية ، فلا تنمية اقتصادية حقيقية تم إحرازها على كوكب الأرض ولا تنمية بشرية أسهمت في تحقيق حياة خالية من الأمراض وسوء التغذية والفقر والبطالة،وبالتالي بدأت في أواخر السبعينيات والثمانينيات مناقشة نظريات تنموية أكثر تقدماً وبدأ الاهتمام بالتعرف على انعكاسات النماذج التنموية السابقة على المسائل الاجتماعية والبيئية مثل الفقر والبطالة والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية [١٦]. ولقد تطلب هذا الأمر ضرورة بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية من خلال جعل التنمية مستمرة لدعم مقابلة حاجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتهم ومن الواضح أن الإشارة إلى الحاجات الإنسانية تعبر عن البعد الاقتصادي، كما أن إنصاف المشاركة في الموارد يتطلب الاستدامة، أما البيئة فتظهر من الحدود التي يجب أن يتم السماح بها للنمو من خلال قدرة المجال الحيوي على استيعاب تأثيرات الأنشطة البشرية [١٧]، وهكذا أصبحت التنمية المستدامة نهجاً فكرياً عالمياً وبديلًا عن النماذج التنموية التقليدية التي ظهرت آثارها السلبية ومخاطرها. فالتنمية المستدامة أصبحت اليوم بمنزلة خارطة طريق للانطلاق بالشعوب والدول في مسيرة موحدة وبخطي مدروسة. كما تميزت بتجردها من الايديولوجيات التي فرضت نفسها لعقود، كما اتسمت بتوازنها وتكامل استراتيجياتها، فضلًا عن نظرتها الكلية التي تؤمن بتكامل الأجزاء في إطار موحد؛فهي نموذج تنموي بديل للأيديولوجيات الرأسمالية

والاشتراكية ويمكن من خلالها وجود معدلات مقبولة للتنمية مع الحفاظ على البيئة[١٨]، هكذا ينظر إلى التنمية المستدامة بوصفها ردة فعل طبيعية للنظام الرأسمالي الذي يبحث عن الربح دون النظر إلى الآثار البيئية المترتبة على ذلك، من خلال اتباع خطط وبرامج ومشاريع تنموية غير رشيدة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع على حساب المحافظة على البيئة؛ ومن ثم فالتنمية في دول العالم النامي لم تنتج إلا مزيداً من النمو الاقتصادي المشوه في توزيعه المكاني والطبقي، فضلاً عن كم هائل من المشكلات البيئية، في حين جاء مدخل التنمية المستدامة مدخلاً أكثر شمولية في فهم الواقع الاجتماعي وتحليله بأبعاده وصوره كافة، ومن ثم جاء مركزًا على أبعاد أساسية مترابطة ومتداخلة تشكل كلاً متكاملاً.

أ- البعد الاجتماعي: يتمحور هذا البعد حول الشعار القائل إن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وينبغي توفير البيئة الملائمة لحياة أطول وصحة أفضل، كما يركز على فكرة الإنصاف وتحقيق العدالة والقدرة على تعبئة أفراد المجتمع ووجود عنصر المشاركة، هذا بالإضافة إلى الوفاء بالحد الأدني من معايير الأمن وتنمية الثقافة المختلفة والتنوع والتعددية.

ب- البعد الاقتصادي: يركز على مسألة اختيار التقنيات الصناعية وتمويلها وتحسينها في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فضلًا عن زيادة رفاهية الأفراد داخل المجتمع والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة، هذا فضلًا عن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقد أدى هذا التوجه إلى ظهور حركة الاقتصاد الأخضر التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التكاليف البيئية والاقتصادية عند إعداد البرامج والمشروعات وتقويمها.

ج- البعد البيئي: يقصد به الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية، والموارد الطبيعية، وتجنب الإسراف في استخدام الطاقة غير المتجددة، واستعمال الطاقة النظيفة [١٩].

هذا فضلًا عن أن مدخل التنمية المستدامة يركز على عدة مبادئ أساسية والتي من أهمها:

١- **مبدأ الاستدامة:**

يقصد بالاستدامة* أن الإمكانات المتاحة للأفراد في المستقبل يجب أن لا تختلف عن الإمكانات المتاحة للناس اليوم، وفي نهج التنمية المستدامة إقرار بأن الأفراد لديهم حقوق لا تتأثر بزمن مولدهم، فهي لا تعني مجرد القدرة على الحفاظ على مستويات المعيشة ذاتها، بل القدرة على الوصول إلى الفرص ذاتها؛فالاستدامة تعني أنه من الظلم أن يعيش جيل على حساب أجيال أخرى، فلا يجوز للجيل الحالي التمتع بحق أكبر في الموارد ممن يولدون بعد الآن[٢٠] ، ولا شك أن تحقيق الاستدامة ليس بالأمر الهين فهي عملية مكلفة من ناحية التنفيذ ويرجع ذلك إلى أن الدول النامية تفتقر إلى الهياكل الأساسية المادية والأفكار والقدرات البشرية لدمج الاستدامة في تخطيطها الإنمائي، كما أن هناك حالة من عدم اليقين في التزام الدول المتقدمة بالتنمية المستدامة وتحقيق تقاسم أكثر انصافاً للتكاليف البيئية مع دول العالم النامي[٢١].

إن عملية تحقيق الاستدامة تتكون من ثلاثة عناصر هي: الطبيعة، وأنساق الحياة، والمجتمع، فبالنسبة للطبيعة: نجد أن أهداف التنمية المستدامة ركزت على ضرورة إيجاد حلول عاجلة نحو تغير المناخ وتأثيراته فضلًا عن ضرورة الحفاظ على المحيطات والموارد المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، هذا فضلًا عن ضرورة حماية الأنساق البيئية، ومنع تدهور الأراضي. أما أنساق الحياة: فقد ركزت أهداف التنمية المستدامة على ضرورة دعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، والاستخدام المستدام للموارد البحرية و المحيطات،

وتعزيز الاستخدام المستدام للأنساق الأيكولوجية، أما المجتمع: فقد كان هناك تركيز على ضرورة تعزيز السلام[٢٢].

٢- مبدأ الإنصاف:

يركز مبدأ الإنصاف على تكافؤ الفرص ليس فحسب في الوسائل والمدخلات بل في النتائج والمخرجات أيضاً، بمعنى تساوي فرص الإسهام في وضع التنمية والاستفادة من ثمارها، ويتطلب هذا إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة داخل المجتمع ويشمل التوزيع العادل لملكية الأصول الإنتاجية، وإدخال تعديلات في توزيع العبء الضريبي، وتكافؤ الفرص السياسية، وإلغاء كل ما يحد من وصول المرأة إلى المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي[٢٣]، ولا شك أن هذا المبدأ يمكن أن يؤسس نموذجاً للعلاقات المجتمعية والعلاقات المنصفة بين الأفراد وبالتالي نحن في حاجة إلى آليات اقتصادية لا تؤدي إلى ما يشهده العالم من زيادة في الفقر والبطالة والتهميش التي تصيب فئات واسعة من السكان؛ فإن تصاعد هذه الظواهر السلبية يعود إلى نقص الإنصاف وقلة المشاركة الاقتصادية سواء في العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل كل دولة أو بين الدول[٢٤].

٣- مبدأ التمكين والمشاركة:

بمعنى أن يكون هناك صوت للناس وتمثيلهم في مجال القانون والسياسة من خلال تشجيع المشاركة والمساءلة، فمن الواضح أنه لا يكفي مجرد الاعتراف بالحقوق المتساوية في بيئة صحية وسليمة، بل يجب أن تدعمه سلطة قضائية نزيهة والحق في الحصول علي المعلومات؛فالانفتاح على المعلومات وتمكين المواطنين على درجة من الأهمية مثل إلزام الجهات المسئولة بالكشف عن المعلومات حول النفايات والانبعاثات وتطبيق القوانين والأنظمة كما أن التمكين وسهولة الحصول على المعلومات لا يتحقق إلا في ظل مؤسسات وطنية تخضع للمساءلة وتشمل الجميع [٢٥]، كما أن عملية تحديد الأطراف المشاركة في عملية التنمية لا تخص إلزام أطراف معينة دون البقية، بل هي تتضمن توزيع الأدوار بين فئات المجتمع المختلفة، إلى جانب أن السعي نحو تجسيد متطلبات واحتياجات الناس يتطلب الشراكة في صنع القرار ضمن محيط مبني على الحوار بين ثلاثة مستويات من مستويات المجتمع وهي: الحكومات، والهيئات الرسمية، والخبراء، فإن مشاركة كل هذه الفئات ضمن استراتيجية التنمية المستدامة من شأنه أن يساعد على إنجاحها[٢٦].

رابعاً: الاستراتيجية المنهجيةللدراسة:

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بالتعرف على الدور الذي يمكن أن يمارسه الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة ولاسيما بعد التحولات السياسية التي مرت بها مصر منذ ثورة ٢٠١١، فضلًا عن إبراز موقع مصر في مناخ الاستثمار من واقع المؤشرات الدولية، بالإضافة إلى أهم محددات الاستثمار بوصفها مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسئولة عن تحديد مناخ الاستثمار في مصروقد اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي من خلال تحليل سوسيوتاريخي لتطور الاستثمار الأجنبي في مصر منذ قيام ثورة ٢٠١١، ومدى تأثره بالأوضاع السياسية والاقتصادية للمجتمع المصري، كما اعتمدت على تحليل البيانات الجاهزةالتي تم الرجوع إليها من مصادر دولية مثل البنك الدولي ،وصندوق النقد الدولي، والإسكوا ،إلى جانب التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،وبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات ،وصندوق النقد العربي، هذا فضلًا عن مصادر وطنية والتي من أهمها بيانات البنك المركزي، ووزارة التخطيط، ووزارة الاستثمار، ووزارة البيئة والاتصالات، للحصول على الإحصاءات اللازمة والمختصة بتدفق الاستثمارات الأجنبية وكل ما يتعلق بمؤشرات جاذبية الاستثمار.

خامساً: محددات مناخ الاستثمار في مصر

تأثر الاستثمار الأجنبي المباشرفى مصر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

١- المحدد السياسي:

أدى المناخ السياسي في مصر منذ ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ وما ترتب عليه من تحديات اقتصادية، فضلاً عن الحرب التي أعلنتها مصر ضد الارهاب في يوليو ٢٠١٤، هذا بالإضافة إلى كثرة الاضرابات والاعتصامات والاحتجاجات والمطالب الفئوية إلى التأثير على حجم تدفق الاستثمارات إلى مصر، ويرجع هذا إلى أن المستثمر عادة ما يهتم بعوائده من الاستثمار في المستقبل، فضلًا عن الثقة في تحقيق هذا العائد المتوقع وبالتالي يتطلب قرار الاستثمار ضرورة تقييم المستقبل السياسي للبلد المضيف، وهنا يبرز نوع من المخاطر من عدم الاستقرار السياسي والتي من أهمها عدم الاستقرار الداخلي أو الصراع مع الدول الجوار مما يقلل من ربحية المشروع، فضلًا عن إمكانية حدوث عدم استقرار في قيمة عملة البلد المضيف وبالتالي تنخفض قيمة الأصول المستثمرة[٢٧].

ويقصد هنا بالمخاطر السياسية العوامل المسببة والمؤثرة في القرارات السياسية الحكومية أوهي الأحداث غير المتوقعة في الدولة والتي لها تأثير في مناخ الاستثمار بطرق متعددة؛ فهذه المخاطر قد يترتب عليها خوف المستثمر من فقدان أمواله أو قلة الأرباح، فالاستثمار ما هو إلا علاقة طويلة المدى وتعكس مصلحة دائمة بين كيان مقيم في اقتصاد دولة باقتصاد دولة أخرى عبر المستثمر الأجنبي[٢٨].

وينبغي لنا ألا نغفل على أنه في ظل المخاطر السياسية تخشى الشركات متعددة الجنسية من مصادرة أملاكها، ومن ثم يقود هذا إلى نوع من عدم اليقين لدى المستثمر الأجنبي لأنه قبل حدوث هذه الاضطرابات السياسية كانت لديه اليد العليا في أثناء اتفاقه على الاستثمار، لكن بعد تغير حكومة الدولة المضيفة ربما تحدث مخاطر علي المشروع، كما أن هناك ما يطلق عليه مصادرة غير مباشرة قد يتعرض لها المستثمر مثل تغيير القوانين من خلال إعطاء أفضلية للشركات الوطنية على حساب الشركات الأجنبية، وإلغاء الإعفاءات الضريبية التي وعد بها المستثمرون، ورفض التصاريح لتوسيع أعمالهم، وصعوبة إمدادهم بالأرض، أو إمكانية عدم الوفاء بالوعود المرتبطة بالبنية التحتية والتمويلات المالية[٢٩].

الجدول رقم (١) يدور حول التطورات التي طرأت على مؤشر المخاطر السياسية في مصر

في الفترة ما بين ٢٠١١- ٢٠١٦.

السنة	قيمة المؤشر في مصر	قيمةالمؤشر العالمي	مؤشر المخاطر السياسية
2011	65	72	صفر 50 – مخاطر مرتفعة
2012	67	72	60 – 50مخاطر مرتفعة
2013	59	72	70 – 60مخاطر متوسطة
2014	59	73	80 – 70مخاطر متدنية
2015	58	73	80وما فوق مخاطر متدنية للغاية
2016	56	72	

اعتمدت الباحثة في إعداد هذا الجدول علي سنوات متفرقة من

Regional Political Risk index , WWW.PRSgroup. com, 2011-2016.

وينبغي القول إنه كلما ارتفع المؤشر قلت درجة المخاطرة، ويظهر الجدول أن مصر مازالت تعاني من درجة مخاطر مرتفعة نتيجة الهجمات الإرهابية التي تحدث من وقت لآخر مما يؤثر في الأوضاع الأمنية، ولذلك فنحن في حاجة إلى سرعة تحقيق الاستقرار السياسي وإنهاء الحرب على الإرهاب، بالتزامن مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تلقي الاضطرابات السياسية بظلالهاعلى النشاط الاقتصادي، كما يجب الاهتمام بتحسين مناخ الأعمال الذي تأثر كثيراً بالأوضاع السياسية التي مر بها المجتمع المصري، وذلك لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تحتاج إليها مصر في الوقت الراهن لتجاوز ما تواجهه من تحديات اجتماعية واقتصادية.

٢- المحدد الاقتصادي:

تهدف سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التكامل بين السياسات المالية والنقدية* فهذا التكامل يشكل منظومة متوازنة من أجل تحقيق الغاية التي يسعى إليها المجتمع؛ فتحقيق الاستقرار يأتي من تعادل الاستثمار القومي مع الادخار، وتعادل الصادرات مع الواردات، وتوازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات مع الإيرادات، وتلاشي العجز بالموازنة العامة للدولة بمعنى آخر، فالبيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار هي التي لديها تحسن في المتغيرات الاقتصادية علي المستويين الجزئي والكلي[٣٠]، وتتمثل البيئة الاقتصادية في الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والكفاءات والأيدي العاملة، وينبغي أن يصاحب هذه الموارد أداء اقتصادي ومالي كفء، أو حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة إقتصادية سليمة مثل: مستوى التنمية الاقتصادية، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ودرجة استقرار اسعار الصرف، ومعدلات التضخم، وحجم السوق، والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة، ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج[٣١].

وإذا ما تناولنا البيئة الاقتصادية لمصر منذ عام ٢٠١١، نجد أن الاقتصاد المصري لم يكن بدأ في التعافي بخطى ثابتة من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة وما نجم عنها من تباطؤ اقتصادي حتى اندلعت الثورة الشعبية في مصر عام٢٠١١، ولقد أدى عدم اليقين على المستوى السياسي إلى عدم استقرار النشاط الاقتصادي، وإلى تراجع في إيرادات القطاعات الموجهة للدخل كالسياحة، كما انخفضت حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي الوافدة والتي انخفضت من ٦.٣٨٥عام ٢٠١١ إلي سالب ٤٨٣.٧ عام٢٠١٢.[٣٢]

جدول رقم (٢) يوضح أهم التطورات التي طرأت على المؤشرات الاقتصادية في مصر

في الفترة ما بين عام ٢٠١٠- ٢٠١٧.

المتغير	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	5.1	1.8	2.2	2.1	2.2	3.7	2.2	3.6
ميزان الحساب الجاري إلي الناتج المحلي	2-	2.6-	3.7-	2.2-	0.9-	3.7-	5.8-	6.6-
عجز الموازنة العامة لنسبة من الناتج المحلي	8.1-	9.8-	10.6-	13.4-	12.2-	11.5-	12.3-	10.9-
الميزان التجاري نسبة من الناتج المحلي	7.2-	10.1-	12.3-	10.7-	11.3-	11.7-	11.5-	10.1-
معدل التضخم	11.1	10.8	8.6	9.8	10.7	12.87	14.8	29.8
صافي الاحتياطات النقدية الدولية بالمليون دولار	35.22	26.56	15.53	14.93	16.68	20.08	17.57	31.3
سعر الصرف	5.69	5.96	6.05	7.6	7.14	8.53	17.94	18.9
الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي	3.1	0.9	1.5	1.1	1.4	1.9	2.1	3.4

اعتمدت الباحثة في إعداد هذا الجدول على أعداد متفرقة من تقارير البنك المركزي المصري،٢٠١٠-٢٠١٧.

وهكذا أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فضلًا عن ارتفاع معدلات التضخم والذي صاحبه ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة التفاوت في توزيع الدخول مما أدى إلى ارتفاع أعداد الفقراء، كما تراجع الاحتياطي النقدي لتمويل الواردات ودعم سعر الصرف في ظل تقلص الموارد من النقد الأجنبي، ولقد أثر هذا في انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي انخفض من ٥.١% عام ٢٠١٠ إلى ٢.٢% عام ٢٠١٤ [٣٣]، ولا شك أن مصر تسعى إلى محاولة جذب مزيد من الاستثمارات للاستفادة منها في كفاحها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وذلك من خلال اتباع أساليب واستراتيجيات من أهمها: إلغاء تعريفة التصدير، والسيطرة على التبادل التجاري، واتباع اساليب إدارية تدعم الاستثمار، وتهدف مصر من وراء هذا إلى سد العجز في الميزان التجاري، وتعويض العجز في الادخار المحلي الذي يعاني من نقص مستمر، هذا فضلًا عن تحقيق زيادة في معدلات نمو الإنتاج المحلي، ولا شك أن تدفق الاستثمارات الأجنبية يقلل الحاجة إلى الاقتراض ومن معدل خدمة الدين الذي يعد استنزافًا عميقًا للدولة[٣٤].

٣- محدد المكان:

يرتبط قرار الاستثمار الاجنبي المباشر بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، كما يهتم المستثمر بالموارد المتاحة سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية، وحجم السوق الذي يقاس بواسطة الناتج المحلي الإجمالي، والنمو المستدام في الأسواق الذي يقاس من خلال معدل النمو، وغالباً ما يهتم المستثمر بحجم السوق القائم على أساس الطلب الفعال وليس على حجم السكان فقط، وجدير بالذكر أن قرار اختيار المستثمر لبلد معين يعد نموذجاً جديداً من الاستثمار لا يعتمد فحسب على الدولة الأم والمضيفة، ولكن أيضاً على عوامل ترتبط بدول الجوار للدولة المضيفة، وهكذا يمر قرار الاستثمار عبر دول متعددة[٣٥].

إن اختيار المستثمر لموقع محدد يعتمد على هدفه من الاستثمار فهناك فرق بين استثمار يتجه نحو خدمة السوق الوطني للبلد المضيفة ومن ثم يقوم المستثمر بالانتاج للسوق المحلي ويستفيد هذا النمط من الاستثمار

من الأسواق الكبيرة والدخول المرتفعة في الدول المستقبلة للاستثمار. وهناك استثمار يختار موقعاً محدداً لإنتاج السلع والخدمات بهدف التصدير، وربما يرجع ذلك إلى ضعف الطلب في هذه البلد، ومن هنا يستفيد المستثمر من انخفاض تكلفة العمل ومن ثم تظهر الأنشطة كثيفة العمل في الدول النامية والتي من بينها مصر[٣٦].

إن أهمية المكان جعلت المستثمر يهتم بالحصول على أكبر كم من المعلومات حوله قبل قرار الاستثمار، لكن في كثير من الأحيان تكون المعلومات المتاحة محدودة ولاسيما للمستثمر الأجنبي عن الوطني، فالأخير تتوفر لديه المعلومات عن أماكن الاستثمار المربحة في بلده، وقد يدفع هذا بالمستثمر الأجنبي إلى الشراكة مع المستثمر المحلي الذي يمكنه جلب البيانات التي يحتاج إليها، وبالتالي يقلل من تكلفة الحصول عليها، ويضمن الدخول في استثمارات يحصل منها علي عائد مربح[٣٧].

٤- محدد البنية الأساسية:

تعد البنية الأساسية جيدة المستوى من المحاور الأساسية لجذب الأستثمارات الأجنبية، ويقصد بالبنية التحتية إمدادات الكهرباء، وشبكات النقل (الطرق – الموانى – المطارات – السكك الحديدية – خطوط أنابيب النفط والغاز – محطات القوي الكهربائية)، وفي ظل التطور التقني الذي يشهده العالم، أصبح قطاع الاتصالات معياراً لاختبار مدى التطور في البنية التحتية لأية دولة حول العالم.

وتقوم الدولة بدور مهم في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات وزيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسةعلى المنافسة، ولقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين - قام بها البنك العالمي - عدداً من نقاط الضعف في بيئة الأعمال في كثير من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعوقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[٣٨].

ويعد الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية من أهم أشكال الاستثمار التي تأخذ في بعض الأحيان شكل عقود امتياز لمدة معينة تتراوح ما بين ٢٠إلى ٥٠عاماً في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلي الدولة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي اتجاه يفيد الطرفين الدولة والمستثمر الأجنبي، حيث تحتاج الدولة إلى استثمارات ضخمة يصعب تمويلها من الموازنة، في حين يرى المستثمر الأجنبي أن هذه المشروعات لها جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز[٣٩].

والجدير بالذكر أنه توجد بمصر قاعدة بنية تحتية متطورة المستوى حيث تغطي ثلاث شبكات مستقلة للهاتف المحمول ما يقرب من ١٠٠% من أراضي مصر، كما يوجد بها خمسة عشر ميناء تجاري لخدمة المصدرين والمستوردين على حد سواء، كما وصلت شبكة الطرق إلى (١٠٧٨٤) كيلو متر، وشبكة السكك الحديدية إلى (٩٥٧٠) كيلو متر، كما يوجد عشرون مطاراً، كما توفر مصر أسعار تنافسية في الكهرباء والمياه والغاز[٤٠].

جدول رقم (٣) يدور حول تطور مؤشر قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية

في الفترة ما بين عام 2016-2011.

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي مشتركي الهاتف الثابت	8.71	8.56	6.82	6.32	6.24	6.32
إجمالي مشتركي الهاتف المحمول	83.43	96.80	99.70	95.32	94.02	97.79
الإنترنت وكثافة انتشاره	17.49	18.73	22.04	25.91	29.84	37.8

اعتمدت الباحثة في إعداد هذا الجدول على:

- التقرير السنوي لمؤشر قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات،القاهرة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١١- ٢٠١٥.
- تقرير موجز عن مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،٢٠١٧.

وترى الباحثة أن التطور في مجال قطاع الاتصالات له أهمية في توفير المعلومات الحديثة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية المهمة، فعلى سبيل المثال أسهم الإنترنت والتطور في مجال وسائل الاتصالات مثل التليفون المحمول في سرعة تبادل المعلومات والتواصل بين الأفراد مما سهل من سرعة الأداء وسهل على المستثمر من خلال ما يتوافر لديه من معلومات في تحديد أماكن نشاطه ومساعدته على فتح أسواق جديدة لاستثماراته.

ولقد نجحت مصر في إحراز تقدم في قطاع الاتصالات ويظهر هذا واضحاً من تغطية شبكة الهاتف المحمول لمعظم الأراضي المصرية، فضلًا عن زيادة أعداد المشاركين للهاتف المحمول حيث زادت نسبتهم من (٨٣.٤٣%) عام ٢٠١١ إلى (٩٧.٩٧%) عام ٢٠١٦، هذا فضلاً عن زيادة انتشار الإنترنت من (١٧.٤٩%) عام ٢٠١١ إلى (٣٧.٨%) عام ٢٠١٦، ولاشك أن التقدم في هذا القطاع يجعل مصر بيئة جاذبة للاستثمار؛ لأن معظم القرارات الاستثمارية تعتمد على إتاحة المعلومات عن فرص الاستثمار مما يسهم في ضخ مزيد من المبالغ التي يتم استثمارها ويفتح الطريق أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما حاولت مصر التركيز على المناطق الحرة وتطوير البنية التحتية في الأماكن المحيطة بها، ووفرت كافة المعلومات وجعلتها في متناول المستثمر وايضاً باللغة الإنجليزية مما قلل من تكلفة الحصول على المعلومات.

وللمناطق الحرة أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والإعفاءات والحوافز التي تقدمها مما يُسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة، كذلك إقامة صناعات تصديرية وجلب تكنولوجية حديثة وتوفير فرص العمل ورفع كفاءة الصناعة المحلية، وزيادة قدرتها التصديرية، فإن إقامة المناطق الحرة كعامل محفز لجذب مزيد من الاستثمارات يرجع إلى كثير من العوامل المتمثلة في ملكية المشروع ١٠٠% ملكية أجنبية، وعدم وجود قيود على تصاريح العمل، والسماح بتحويل الأرباح كافة إلى الخارج، والإعفاء من ضريبة الأعمال، والإعفاء من الرسوم الجمركية[٤١].

ويوجد بمصر نوعان للمناطق الحرة؛ وهي المناطق الحرة العامة والخاصة، وتمتلك مصر حالياً تسعة مناطق حرة* أما المناطق الحرة العامة فهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشروعات الاستثمارية، أما المناطق الحرة الخاصة فيمكن مزاولة النشاط الاستثماري داخلها إذا انطبقت عليه عدة شروط، من أهمها أن يكون المشروع يسهم في تنمية مناطق عمرانية جديدة، ولا يسبب تلوث للبيئة المحيطة

به، ويجوز تحويل أي مشروع استثماري داخل البلاد للعمل بنظام المناطق الحرة شريطة أن يستوفي الشروط التي تحددها اللوائح، وأن يكون قد زاول النشاط بالفعل كما لاتقل صادراته عن ٥٠%[٤٢].

٥- المحدد التشريعي والقانوني:

يعد وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل المهمة المؤثرة في اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ويتطلب توافر عدة عوامل منها وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار، ووجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل المصادرة، وفرض الحراسة، ونزع الملكية. هذا فضلًا عن وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات، إلى جانب ضرورة وجود نظام إداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتوافر المعلومات والبيانات بشكل دقيق وتفصيلي[٤٣]، وهنا تظهر أهمية الدور الذي تمارسه الحوكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال تأكيد الشفافية وتبني معاييرها في التعامل مع المستثمرين، كما أن إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين ادارة الشركة مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة[٤٤]، ويتم قياس الحوكمة من خلال بعض المؤشرات العالمية التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية*.

الجدول رقم (٤) يدور حول تطور مؤشر مدركات الفساد في مصر

في الفترة ما بين ٢٠١٠- ٢٠١٦.

السنة	عدد الدول	ترتيب مصر	المؤشر
2010	178	98	31
2011	183	112	29
2012	176	118	32
2013	177	114	32
2014	175	94	37
2015	168	88	36
2016	176	108	34

اعتمدت الباحثة في إعداد هذا الجدول على سنوات متفرقة من:

Corruption Perception Index , Transparency International , Berlim,2010-2016.

ويوضح هذا الجدول أن مصر تقع في مصاف الدول التي تعاني من فساد، ويظهر هذا من خلال ترتيبها العالمي الذي بلغ أدنى مستوياته عام٢٠١١، ويظهر هذا في وصول المؤشر إلى٢٩وربما يرجع ذلك إلى ما صاحب ثورة٢٠١١ من عدم استقرار سياسي واقتصادي، لكن بدأ المؤشر في التحسن نسبياً عام ٢٠١٤- ٢٠١٥ بعد حدوث نوع من التحسن على المستوى السياسي والاقتصادي، كما أن خطوات الاصلاح الهيكلي واتجاه مصر إلى مكافحة الفساد سوف يضعها علي الطريق الصحيح لتسير في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويظهر هذا واضحاً في محاولة توفير بيئة جاذبةلمزيد من الاستثمارات، ولايفوتنا الإشارة إلى ما قامت به وزارة الاستثمار والتعاون الدولي لتطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار من خلال إجراء تعديلات علي بعض القوانين المتعلقة بالاستثمار بما يواكب التطورات العالمية حيث وافق مجلس الوزراء في مايو٢٠١٧ على مشروع قانون الاستثمار الجديد الذي يضم بعض المبادئ الحاكمة للاستثمار في

مصر، من أهمها المساواة في الفرص الاستثمارية، ومراعاة تكافؤ الفرص كما تلتزم الدولة باحترام العقود التي تبرمها. كما أتسم القانون بأنه شامل للاجراءات المنظمة للاستثمارات كافة بدايًة من تأسيس الشركات، وانتقال الأموال، وحوافز الاستثمار، أنتهاءً بالعقوبات المترتبة على المخالفات وإجراءات التصالح، كما اشتمل القانون على إنشاء مراكز خدمات للمستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها لتبسيط إجراءات الاستثمار وإنهائها من جهة واحدة مما يسهم في القضاء على البيروقراطية والتي تعد من أهم معوقات الاستثمار.

كما اشتمل على مراعاة المصلحة العامة للبلاد وتشجيع الاستثمار في آن واحد من خلال إعادة نظام المناطق الحرة الخاصة ولكن بضوابط وشروط معينة[٤٥].

سادساً: موقع مصر فى مناخ الاستثمار وفقاًللمؤشرات الدولية :

حرصت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار*ومعرفة وضع الدولة وتحديد أهم العقبات التي تعاني منها والتي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب،ولقد أكدت الدراسات الإحصائية أن هناك صلة بين ترتيب أو درجة البلد في هذه المؤشرات ومقدار ما تجتذبه من الاستثمار الأجنبي ومن أهم هذه المؤشرات*.

١- مؤشر الحرية الاقتصادية:**

يعد هذا المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين، ويهتم بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد بمعنى أنه يقيس مدى قدرة الفرد على ممارسة نشاط اقتصادي دون تدخل من جانب الدولة، وضمان حقوق ملكيته ولا شك أن هذا المؤشر له تأثير في الاستثمار والإنتاجية؛ فالدولة التي نجحت في جذب مزيد من الاستثمارات كان لديها مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية.

ويصدر هذا المؤشر من قبل معهد التراث (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام ١٩٩٥، وتتمثل مهمته في وضع السياسات العامة وتعزيزها، والمحافظة على أساس مبادئ التجارة الحرة والحرية الفردية[٤٦].

جدول رقم (٥) يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر

السنة	ترتيب مصر في المؤشر	عدد النقاط	عدد الدول
2010	94	59.5	179
2011	96	59.1	179
2012	100	57.9	179
2013	125	54.8	177
2014	135	52.9	178
2015	124	56.2	178
2016	125	56.0	178
2017	144	52.6	180

قامت الباحثة بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على أعداد متفرقة من :المرجع نفسه

Terry Miller , Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation , New York . 2010- 2017 .

يوضح لنا هذا الجدول أن مصر تقع في مصاف الدول التي تعيش في حرية اقتصادية مقيدة إلي حد ما وربما هذا يدفعنا إلى القول إننا في حاجة إلى رسم السياسة المالية والنقدية مع المتطلبات التي تؤكد عليها مؤشرات الحرية الاقتصادية، فضلًا عن ضرورة رسم السياسات الحكومية التي تسهم في تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي، وتتفق الباحثة مع ما جاء في تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية أن السياسات الحكومية والبيروقراطية والفساد قد تصبح من أهم معوقات جذب رءوس الأموال الأجنبية التي تعد عنصراً مهماً لجلب السيولة والنقد الأجنبي والعائدات الضريبية مما يفتح المجال أمام إيجاد أنشطة أقتصادية إضافية، ولا شك أن وضع مصر في هذا المؤشر يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لأهميته في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري؛ فمن خلال تحسينه وجعل الأفراد لديهم الحق في التحكم في عملهم وملكيتهم، وفي الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، فضلًا عن حرية انتقال رءوس الأموال والتقليل من القيود كل هذا يسهم في خلق مجتمع أكثر تطوراً وإلى زيادة دخول الأفراد، وتحقيق التنمية البشرية وبالتالي محو الفقر[٤٧].

٢- مؤشر التنافسية العالمية:

زاد الاهتمام بموضوع التنافسية كأداة لتحقيق النمو والرفاهية الاجتماعية واستدامتها، ولاسيما فيما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع ونتائج ذلك على مستويات الفقر، ومن أهم مقومات سياسات التنافسية: أداء كلي قوي، وبني تحتية أساسية متطورة، وتدخل حكومي عقلاني، وإنتاجية ونوعية إنتاج أعلى وتكلفة أقل،وأسواق متخصصة وأكثر ديناميكية، ودعم الابتكار وتوطين التكنولوجيا، والنهوض برأس المال البشري، والفجوة الرقمية[٤٨].

جدول رقم (٦) يوضح تطور مؤشر التنافسية العالمية في مصر

السنة	الترتيب	عدد الدول	ترتيب المتطلبات الأساسية	ترتيب محفزات الكفاءة	ترتيب الاعتماد على الابتكار
2010 - 2011	81	139	89	82	68
2011 -2012	94	142	99	94	86
2012 -2013	107	144	110	101	96
2013 -2014	118	148	118	109	104
2014 -2015	119	144	121	106	113
2015 -2016	116	140	115	100	113
2016 -2017	115	138	117	100	111

قامت الباحثة بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على أعداد متفرقة:

The Global Competitveness Index, Geneva‘World Economic Forum, 2010-2017.

ويوضح هذا الجدول تراجع الترتيب التنافسي لمصر فيما يتعلق باقتصادها ولقد بلغ أدنى مستوياته عام٢٠١٤م؛ حيث وصل إلى١١٩من١٤٤دولة الا ان مصر نجحت في وقف هذا التدهور ويظهر هذا في ترتيب٢٠١٦- ٢٠١٧، حيث بلغ ترتيبها ١١٥ من ١٣٨دولة، كما يظهر لنا هذا الجدول أن ترتيب مصر كان في مستوى أفضل قبل قيام ثورة٢٠١١، ولا شك أن الوضع السياسي والأمني قام بدور كبير في احداث هذا الانخفاض في مؤشرات التنافسية بصفة عامة.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية، فنجد أن مؤشر المتطلبات الأساسية والذي يتعلق بالبنية الأساسية والمناخ الاقتصادي والصحة والتعليم الأساسي؛ فلقد لوحظ استمرار تراجع الأداء في هذا المؤشر وإن كان بلغ أدنى مستوياته أيضًا في عام ٢٠١٤، حيث بلغ ترتيب مصر في هذا المؤشر ١٢١من ١٤٤دولة.

أما فيما يتعلق بمؤشر محفزات الكفاءة والذي يشتمل على كفاءة سوق العمل والسلع والمال، وحجم السوق، والجاهزية التكنولوجية، والتعليم والتدريب، فقد لوحظ تحسن نسبي في أداء هذا المؤشر في السنوات الأخيرة، وربما يرجع هذا إلى بذل مصر مزيد من الجهد لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وإلى اتباع سياسات إصلاحية لتعزيز القدرة التنافسية لمصر واتجاهها نحو تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، ولا يفوتنا الإشارة إلى ما يمارسه الاستثمار من إمكانية نقل التكنولوجيا سواء في شكلها المادي أو المعرفي.

أما فيما يتعلق بمؤشر الابتكار والمتعلق بتطور الأعمال فقد لوحظ أنه بدأ حدوث تحسن طفيف في هذا المؤشر وأنه ايضاً في حاجة إلى مزيد من الاهتمام لكنه بلغ أدنى مستوياته في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥- ٢٠١٦.

وهكذا مازال أمام مصر كثير من التحديات التنافسية المطلوب مواجهتها بدءًا من الوضع السياسي، وإصلاح سوق العمل، وعدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وحل مشاكل التصدير، واصلاح النظام التعليمي، وتلبية احتياجات مجتمع الأعمال، وتخفيض أعباء العجز المالي والتضخم من أجل تعزيز قدرتها نحو تحقيق التنمية المستدامة *.

٣- مؤشر بيئة الأعمال:

يبحث هذا المؤشر عن الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها؛ فهي مؤشرات كمية منظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية ويخضع القياس للإجراءات الحكومية التي تؤثر في عشر مراحل من حياة منشأة الأعمال تبدأ بالنشاط التجاري، واستخراج التراخيص، والبناء، والحصول على الكهرباء، والائتمان، وحرية المستثمرين، ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود واخيراً تسوية حالات الاعسار.

فالنشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة لإثبات حقوق الملكية وخفض تكاليف تسوية المنازعات، ومنح المستثمرين سبل توفير الحماية القانونية لهم، كما أنه يزود المستثمرين بقاعدة بيانات عن الحقائق المرتبطة بوضع السياسات وتأثير الإجراءات في الاقتصاد مثل الإنتاجية والاستثمار والفساد[٤٩].

جدول رقم (٧)يوضح تطور المؤشر المختص ببيئة الأعمال

السنة	الترتيب	عدد الدول
2010	99	183
2011	94	183
2012	110	183
2013	109	185
2014	128	189
2015	112	189
2016	131	189

2017	122	190

قامت الباحثة بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على أعداد متفرقة من المرجع نفسه:

Doing Bussiness ,worldBank Group ,Washington , The World Bank Group, 2010-2017.

ويوضح هذا الجدول أن بيئة الأعمال في مصر وصلت إلى أدني مستوياتها عام٢٠١٦، حيث وصل ترتيب مصر إلي المركز١٣١من١٨٩ويليها عام٢٠١٤، حيث كان ترتيب مصر١٢٨من ١٨٩ دولة وربما يرجع هذا إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر بعد ثورتي٢٠١١، و٢٠١٣،لكن من اللافت للنظر أنه طرأ تحسن إلى حد كبير في الترتيب العالمي لمصر عام٢٠١٧؛ حيث وصل ترتيبها إلى المركز١٢٢من١٩٠دولة.

ويرجع هذا إلى اهتمام النظام السياسي بتوفير مناخ ملائم لجذب مزيد من المستثمرين والمتمثل في توفير سبل الحماية للمستثمرين والقضاء على المعوقات البيروقراطية كافة، فلقد أدركت مصر أن البيئة الجاذبة للاستثمار تقوم بدور مهم في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، كما تعد خطوة للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٤- مؤشر التنمية البشرية:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام ١٩٩٠، حيث يرتب هذا المؤشر الدول في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط – ضعيف) ويقصد بالتنمية البشرية توسيع الحريات الحقيقية للإنسان حتى يعيش الحياة التي ينشدها وقد تجاوز هذا المقياس الدخل ليشمل بعدي الصحة والتعليم، والحق في استعمال المعارف وتقرير المصير، كما تم إضافة مقاييس متعددة الأبعاد لعدم المساواة والفوارق بين الجنسين والفقر(٥٠).

جدول رقم (٨) يوضح تطور مؤشرات التنمية البشرية في مصر

السنة	الترتيب	المؤشر
2010	101	0.620
2011	113	0.644
2012	112	0.662
2013	110	0.682
2014	108	0.690
2015	111	0.691

قامت الباحثة بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على أعداد من تقارير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠- ٢٠١٧.

ويوضح هذا الجدول أن مصر تقع ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة والتي تتراوح من ٥٠% إلى ٧٩% ونلاحظ هبوط ترتيبها في عام ٢٠١١، ٢٠١٢، لكن حدث تحسن نسبي عام ٢٠١٤و٢٠١٥، ولا شك أن تراجع ترتيب مصر في هذا المؤشر يرجع إلى كثير من التحديات التي يواجهها المجتمع المصري، ولعل من أهمها ارتفاع المؤشر العددي للفقر فقد ارتفعت معدلات الفقر من ٢٥.٢% عام ٢٠١٠ إلى ٢٧.٨% عام

٢٠١٥، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي من ٥.١% عام ٢٠١٠ إلى ٤.٢% عام ٢٠١٦، وفقاً لإحصاءات البنك المركزي* نتيجة أزمة النقد الأجنبي وتعويم الجنيه المصري وما ترتب عليه من انخفاض حجم الطبقة المتوسطة، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت نسبتها من ٩.٢% عام ٢٠١٠ إلى١٢.٦% عام ٢٠١٦، هذا فضلًا عن الزيادة السكانية الذي تجاوزت ٩٣مليون نسمة عام ٢٠١٦، ورغم ذلك فثمة تحسن نسبي في معدل توقع الحياة، فضلًا عن انخفاض معدلات الأمية من ٢٦.٣% عام ٢٠١٠ إلى٢٣.٧% عام ٢٠١٥، فضلًا عن ارتفاع أعداد الملتحقين بالمراحل الجامعية من ١٠.٦% عام ٢٠١١ إلى١٥.٦% عام ٢٠١٦، لكن الباحثة ترى أن مجرد الزيادة العددية في أعداد المتعلمين لا تجعلنا نتغافل عن مستويات تأهلهم وما اكتسبوه من مهارات وقدرات للالتحاق بسوق العمل فمازالت مصر تحتل مكانة منخفضة في جودة التعليم نظراً لانخفاض قيمة المخصصات المالية، ولاشك أن الأهتمام بتنمية الموارد البشرية على درجة من الأهمية؛ فالتنمية تتم من خلال البشر ومن أجلهم.

٥- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

ينظر إلى الجاذبية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورءوس الأموال والخبرات.

ويتألف هذا المؤشر من عدد من المكونات الأساسية.

(أ) **مجموعة المتطلبات الأساسية**: وتتمثل في الشروط اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، فعدم توافرها يؤثر في قدوم المستثمرين، ومن أهم متغيرات هذا المؤشر مؤشرات الأستقرار الاقتصادي، ومؤشر البيئة المؤسسية.

(ب) **مجموعة العوامل الكامنة**: تتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسية لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار، ومن أهم متغيرات هذا المؤشر:مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، ومؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

(ج) **العوامل الخارجية الإيجابية**: وتشمل الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية في تشجيع مزيد من الاستثمارات ومن أهم متغيرات هذا المؤشر عدد الشركات المتعددة الجنسية، ومؤشر المعرفة، ومؤشر تطور السوق[٥١].

الجدول رقم (٩) يوضح تطور مؤشر ضمان الجاذبية في مصر

نسبة	المتطلبات الأساسية			مجموعة العوامل الكامنة			مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		
	مصر	الدول العربية	العالم	مصر	الدول العربية	العالم	مصر	الدول العربية	العالم
2013	38.5	46.2	53.6	32.6	36.6	41.6	12.9	8.4	14.3
2014	43.8	50.3	57.3	45.2	45.7	50.5	20.2	16.8	23.6
2015	43.8	51.9	57.4	44.2	47.1	50.9	26.7	23.3	29.7
2016	44.4	51.2	57.0	40.8	46.3	51.0	27.2	23.4	28.7
2017	48	53	59	47	50	53	27	23	29

تم إعداد الجدول بالاعتماد على اعداد متفرقة من مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،٢٠١٣- ٢٠١٧.

وباستقراء هذا الجدول نجد أن معظم المؤشرات سواء المختصة بالمتطلبات الأساسية أو مجموعة العوامل الكامنة تقع في مستوى أقل من المستوى العالمي، وأيضًا مستوى الدول العربية، ويرجع هذا إلى كثير من التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري والمتمثلة في ارتفاع نسبة عجز الميزانية بالنسبة للناتج المحلي وزيادة معدلات التضخم وعدم اليقين بالنسبة للوضع الاقتصادي الذي تزامن مع أجواء التحولات السياسية والاجتماعية التي زادت من حدة عجز الموازنة، كما أن ارتفاع التضخم من العوائق التي تقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي حيث يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود، والقيمة الحقيقية للاستثمار، أما مؤشر العوامل الكامنة فثمة أهمية نسبية لهذا المؤشر، علي الرغم من انخفاض مستواه عن المستوى العالمي والعربي لكنه بنسبة أقل من مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية، وفيما يتعلق بمؤشر العوامل الخارجية الايجابية وجدت الباحثة ثمة تحسن في هذا المؤشر في مصر مقارنة بالدول العربية، رغم أن مستواه أقل من المستوى العالمي لكن حدث تحسن نسبي ولاسيما في السنوات الأخيرة٢٠١٦،٢٠١٧ بل إن مستواه أقل من المستوى العالمي بنسبة متوسطة.

الجدول رقم (١٠) يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية في مصر

السنة	الترتيب			قيمة المؤشر		
	مصر	الدول العربية	العالم	مصر	الدول العربية	المتوسط العالمي
2013	67	68	56	27.1	28.0	33.9
2014	73	71	56	36.9	36.7	42.8
2015	74	67	55	38.8	40.4	45.8
2016	76	68	55	38.0	40.2	45.6
2017	73	68	55	41	42	47

تم إعداد الباحثة لهذا الجدول بالاعتماد على أعداد متفرقة من مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات، ٢٠١٣- ٢٠١٧.

يوضح الجدول أن ثمة تحسن طفيف في ترتيب مصر عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، لكن بمقارنة ترتيب مصر بالدول العربية والمستوى العالمي، نجد أن ثمة تباين متوسط بين مصر والدول العربية في حين زادت الفجوة بين مصر والمستوى العالمي.

ولقد ظهر هذا التباين في قيمة المؤشر، حيث ارتفع التباين عام ٢٠١٥ حيث بلغت قيمته ٣٨.٨% في مصر مقابل ٤٥.٨% على المستوى العالمي وبدأت الفجوة تقل في عام ٢٠١٧، حيث وصلت القيمة ٤١ مقابل ٤٧على المستوى العالمي، مما يدل على زيادة تدفق الأستثمارات الأجنبية في مصر وزيادة عدد الشركات المتعددة الجنسية.

ووفقًا لهذا المؤشر تقع مصر في مجموعة الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية، إذ إنها تقع في المرحلة الثانية حسب مراحل النمو وهي المرحلة الانتقالية، ونجد أن الدول التي تقع في هذه المجموعة تتميز بحدوث تطور نسبي لضمان تحسين مستوى جاذبيتها ويظهر هذا واضحاً في حجم السوق وسهولة النفاذ له، ونوعية الموارد البشرية، ولا شك أن هذا المؤشر يساعد على تشخيص نقاط القوة والضعف في جاذبية الاستثمار، وبالتالي صياغة استراتيجيات تؤدي إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة[٥٢].

سابعاً: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١:

ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية في مصر إلى أهميتها للاقتصاد المصري نتيجة لانخفاض معدلات الادخار المحلي مقارنة بحجم الاستثمار اللازم لتمويل عمليات التنمية، كما أنها بديل للقروض والمنح والمعونات الأجنبية، وتعد مصر بيئة جاذبة للاستثمار لما تتمتع به من موقع جغرافي يتميز بإمكانية وصولها إلى أسواق الشمال والجنوب في أقصر وقت، كما أن هذا الموقع له قيمة استراتيجية في مجال التجارة العالمية مما يجعله جاذب للاستثمارات من الدول المتقدمة التي لها مصلحة حيوية في استمرار حركة التجارة واستقرارها،كما تعد القوى العاملة في مصر الأكبر في المنطقة، ويرجع ذلك إلى الحجم الهائل من سكان مصر التي تم تصنيفها على أنها البلد الأكثر سكاناً في إفريقيا والشرق الأوسط، فضلًا عن إمكانية حصولها على العشرات من العلامات التجارية العالمية، وتوسعها في مبيعات التجزئة[٥٣]، ولهذا يظهر إيمان مصر بضرورة جذب مزيد من الاستثمارات من خلال وضعها لكثير من التشريعات والتي بدأت من عام ١٩٧٤ والتي تعد بداية حقيقية لتشجيع رأس المال الأجنبي، وتوالت القوانين منها قانون عام ١٩٧٩، وعام ١٩٨١، ثم قانون رقم (٢٣٠) الذي وضع سلطة للاستثمار وجعلها مسئولة عن التعامل مع المستثمرين[٥٤]، وتوالت القوانين حتي صدور قانون الاستثمار الجديد (٧٢) لعام ٢٠١٧.

ورغم بذل مصر الجهود لجذب الاستثمارات منذ منتصف التسعينيات فإن تذبذب تدفق الاستثمارات يرجع إلى عاملين أساسيين:

١- نقص الدعم الرسمي اللازم للاستثمار في فترة تسعينيات القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى غياب الرؤية الاقتصادية والسياسية ولاسيما في ظل المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات.

٢- نقص الإنفاق الحكومي نتيجة الإصلاح الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الهيكلي، والذي بدأ عام ١٩٩١، هذا فضلًا عن بعض الأحداث مثل مذبحة الأقصر والأزمة الاقتصادية في شرق الاسيان ١٩٩٧- ١٩٩٨، وقد أثر هذا في تدفق الاستثمارات الأجنبية لكنه منذ عام ٢٠٠٤ بدأ تدفق الاستثمارات، واستمر في التذبذب وصولًا إلى عام ٢٠٠٧ ليس فحسب نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار ولكن نتيجة الخصخصة والانفتاح والاندماج والاستحواذ على بعض المشروعات لكن الوضع تغير في عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩؛ حيث حدث الانهيار الأكبر في الاستثمار نتيجة التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية[٥٥].

وقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ظل متاثراً بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية خلال عام ٢٠٠٩، وامتد تأثيرها إلى عمق الاقتصاد الحقيقي ثم امتدت من الدول المتقدمة إلى النامية، ودخل الاقتصاد العالمي في فترة من الركود حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات على المستوى العالمي خلال عام ٢٠٠٩ حيث وصلت النسبة إلى ٣٧% وذلك نتيجة لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، وضعفت استجابة الأسواق الدولية، ورغم ذلك أظهر التقرير ارتفاع الأهمية النسبية للدول النامية في إجمالي التدفقات[٥٦]، وقد حاولت مصر امتصاص الصدمات الناجمة عن الآثار المالية العالمية من خلال فعالية السياسة النقدية في تخفيف الضغط على أسعار الفائدة المحلية،وتخفيض خدمة الدين، وأحتواء العجز المتكرر في الميزانية، ومن خلال خفض سعر الصرف قبل الأزمة العالمية كما استطاعت مصر أن تحفز حركة التصدير وأن تولد ما يكفي من الاحتياطي بالعملات الأجنبية للتخفيف من أعباء الدين الخارجي[٥٧].

وقد انعكس هذا على التحسن في معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ ٥.١% عام ٢٠١٠، ورغم هذا التحسن فإنه لم يصل إلى معدل النمو الذي تحقق خلال عام ٢٠٠٨ والبالغ٧.٢%، وإن كان أقترب من متوسط معدل النمو المقدر على مستوى الاقتصاديات الناشئة والبالغ ٥.٦%، ويرجع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى إسهام القطاعات الأكثر ارتباطًا بالطلب في السوق المحلي حيث تركز الإسهام في قطاعي السياحة والاستخراجات،كما زادت الاستثمارات وكان لها إسهام في تحسن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وقد ساعد زيادة الاستثمارات الأجنبية تطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار واستمرار تبسيط الإجراءات المختصة بتأسيس الشركات والتيسير على المستثمرين، فضلًا عن تقديم مزيد من الحوافز والتوسع في مشروعات البنية الأساسية.

وقد بلغ إجمالي تدفق الاستثمارات عام ٢٠١٠ (٦.٨) مليار دولار، كما وصل صافي الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول ٣.٦%مليار دولار، كما تراجعت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين لتقتصر على ١٧٣.١مليون دولار، وارتفع صافي الاستثمارات لتأسيس شركات أو زيادة رءوس الأموال إلى نحو ٢.٧مليار دولار[٥٨].

ولم يكد الاقتصاد المصري يبدأ في التعافي بخطى ثابتة من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من تباطؤ اقتصادي حتى اندلعت الثورة الشعبية في مصر عام ٢٠١١، ولقد أدى عدم اليقين على المستوى السياسي إلى عدم استقرار النشاط الاقتصادي، وإلى تراجع إيرادات القطاعات الموجهة للدخل، فقد تأثر قطاع السياحة والذي مثلت إيراداته حوالي ٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، وقد انعكس هذا على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة كما كان لهذه الاضطرابات آثار في انخفاض معدل النمو والتضخم والبطالة وانخفاض قيمة العملة[٥٩].

فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ١.٨% مقابل ٥.١%، كما تراجع صافي الاستثمار الأجنبي ليقتصر على ٢.٢مليار دولار مقابل ٦.٨مليار دولار عام ٢٠١٠م، كما تراجع صافي الاستثمارات لقطاع البترول إلى ٣.٦ مليار دولار، وتراجع صافي الاستثمارات لتأسيس شركات أو زيادة رءوس أموالها إلى ٢.٢مليار دولار، كما تراجعت حصيلة تحويلات واردة لشراء عقارات بمعرفة غير مقيمين إلى ١٣٤مليون مقابل٣٠٥.٣ مليون دولار خلال العام السابق، وقد أدى انخفاض تدفق الاستثمارات وعائدات السياحة إلى انخفاض المعروض من النقد الأجنبي مما أدى إلى السحب من الاحتياطات الدولية لدعم الجنيه والحيلولة دون تراجعه.وقد نجح البنك في الحفاظ علي قيمة العملة، لكن العملة تعرضت لضغوط متزايدة مع وتيرة عدم الاستقرار السياسي مما دفع البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة المحلية وتوفير الموارد اللازمة[٦٠].

وفي عام ٢٠١٢ شهدت مصر توترات سياسية واضطرابات أمنية كان لها تبعاتها السلبية على الأداء الاقتصادي والتنموي بشكل عام؛ فقد شهد معدل النمو الاقتصادي ارتفاعًا من ١.٨ عام ٢٠١١ إلى ٢.٢ عام ٢٠١٢، ويفسر تواضع معدل النمو الاقتصادي المتحقق بتواصل التطورات الاقتصادية والسياسية غير الموافقة للنمو على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية على النحو الذي جسدته تداعيات ثورة ٢٥يناير وأحداث الربيع العربي وأزمة الديون السيادية بأوربا واضطرابات أسواق المال العالمية[٦١]، والأوضاع المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة الناشئة، كما ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة نتيجة تلبية المطالبات الفئوية التي اعقبت ثورة يناير وانخفاض الموارد العامة للدولة نتيجة لتوقف النشاط الاستثماري وخروج غالبية الاستثمارات الأجنبية بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمني والاضرابات والاعتصامات العمالية المتكررة، وفي إطار مواجهة عجز الموازنة بدأت الحكومة مراجعة بنود الدعم وتنفيذ المرحلة الأولى من خلال رفع أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك، وتنفيذ خطة التقشف الحكومي، وخفض النفقات التي لا

تمس الخدمات الأساسية[٦٢]، وفيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت التدفقات للداخل ١١.٨مليار دولار مما نتج عنه صافي قدره حوالي ٢.١مليار دولار وهو ما يقارب صافي الاستثمار في العام السابق والبالغ ٢.٢ مليار دولار، وقد جاءت المملكة المتحدة في المرتبة الأولى من حيث تدفقات الاستثمارات بنسبة ٤٩.٥%، في حين جاءت بعدها الولايات المتحدة بنسبة ٥%،كما جاءت الامارات في المركز الثالث من حيث تدفق الاستثمارات بنسبة ٤.٨%،وهذا يوضح تواضع قيمة استثمارات الدول الأوروبية أو العربية[٦٣].

وفي عام ٢٠١٣م تأثرت الدول العربية ولاسيما وضعها المالي بتطورات أسواق النفط ومسيرة النمو المتباطئة في الاقتصاد العالمي وما ترتب عليها من تداعيات على عوائد السياحة والصادرات والتحويلات الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، كما كان للظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية ومن بينها مصر انعكاسات علي وضع الموازنة العامة فضلًا عن الضغوط التي نشأت من جراء المطالب الشعبية والفئوية ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي تتطلب من الحكومات تلبيتها في إطار جهودها لتعزيز العدالة ودعم النمو وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، كما تأثرت الدول العربية بانخفاض كميات الإنتاج في الدول المصدرة للنفط، وانخفاض مستويات الأسعار العالمية للنفط[٦٤].

أما في مصر فقد تراجع صافي الاحتياطات النقدية ليصل إلى ١٤.٩مليار دولار، ويرجع ذلك إلى سداد ديون نادي باريس وتراجع إيرادات السياحة من ٢.٧ مليار دولار إلى ٢.٦مليار دولار، كما تراجع صافي الاستثمار الأجنبي من ٠.٤ إلى ٠.١مليار دولار، كما زاد العجز في الموازنة نتيجة ارتفاع حجم الدعم الذي شكل عبئًا علي الموازنة وقلل من القدرة علي الإنفاق على مجالات ذات أولوية مثل التعليم والصحة، كما أرتفع الدين المحلي نتيجة استمرار الاقتراض المحلي من خلال إصدار سندات وأذون خزانة من أجل تمويل عجز الموازنة ، هذا فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت نسبتها ١٣.٢% مقابل ١٢.٧%في العام السابق، وقد تركزت البطالة بين المتعلمين وفي المناطق الحضرية، لكن حدث تحسن في عجز الحساب الجاري نتيجة تحويلات العاملين بالخارج صاحب ذلك زيادة في حجم الصادرات وانخفاض في الواردات ويمكن إرجاع هذا إلى ضعف النشاط الاقتصادي في السوق المحلية وارتفاع سعر صرف الجنية المصري إلى ٧.٦٣%[٦٥].

وقد استمر تأثر أداء النشاط الاقتصادي سلباً بالأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، حيث شهدت مصر في يونيو ٢٠١٣ قيام ثورة٦/٣٠، وتم عزل الرئيس السابق محمد مرسي لتبدأ فترة انتقالية تحت حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور وفي عام ٢٠١٤ تم إجراء انتخابات رئاسية جديدة وتولى الرئيس عبد الفتاح السيسي منصب رئيس الجمهورية في يونيو ٢٠١٤، وتم الإعلان عن الحرب ضد الإرهاب في يوليو ٢٠١٤ [٦٦]، وبدأت الأوضاع السياسية والاقتصادية في التحسن النسبي، حيث توافر النقد الأجنبي بصورة أعلى، هذا فضلًا عن المساعدات المالية المقدمة من دول الخليج والتي أسهمت في تخفيف الأعباء علي الموازنة العامة، كما قام البنك المركزي باتباع سياسات مالية ونقدية أسهمت في إيجاد تحسن مبدئي في أداء الاقتصاد، مما أدى إلى اتخاذ مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني قرار برفع تقديرها للنظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من درجة سالب إلى درجة مستقر، وكان لهذا التحسن تأثيراته في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث ارتفع ليصل إلى نحو ٤.٧ مليار دولار، وجاء ذلك لزيادة صافي تدفقات استثمارات قطاع البترول لتصل إلى نحو ٢.٩مليار دولار في نهاية التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بنحو ١.٩مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق، كما زاد صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة الواردة لتأسيس الشركات أو زيادة رءوس أموالها للداخل إلى نحو ١.٦٧٠٤ مليار دولار مقارنة بالعام السابق[٦٧].

ويوضح الجدول رقم (١١) التوزيع القطاعي ونسبة إسهام كل قطاع في إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بين عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣، ٢٠١٣- ٢٠١٤

قطاع النشاط	عاما 2012/2013	الإسهام	2013/2014	إجمالي الإسهام
إجمالي تدفق الاستثمارات	10273.6	%100	10892.9	%100
1- البترول	7266.1	70.7	7814.8	71.7
2- صناعي	261.0	2.5	215.3	2.0
3- زراعي	139.0	1.4	25.8	0.2
4- انشائي	20.7	0.2	238.3	2.2
5- خدمي	739.8	7.2	431.0	4.0
6- عقاري	44.2	0.4	149.4	1.4
7- تمويلي	379.2	3.7	111.5	1.1
8- سياحي	20.9	0.2	13.0	0.1
9- اتصالات وتكنولوجيا	21.1	0.2	2.0	0.0
10- خدمات أخرى	274.4	2.7	155.1	1.4
11- غير موزع	1847.0	18.0	2167.7	19.9

التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٣- ٢٠١٤.

ويُظهر هذا الجدول ارتفاع الاستثمارات الواردة إلى مصر في العام المالي ٢٠١٣- ٢٠١٤ في قطاع النشاط البترولي حيث ارتفع نسبة إسهامه من ٧٠.٧% إلى حوالي ٧١.٧%

وتتفق الباحثة مع وجهة النظر القائلة إن مصر لديها إمكانيات وقدرات تؤهلها لكي تتحول إلى مركز لتصدير الطاقة إلى الأسواق المهمة في أوربا؛ فمصر لديها مساران رئيسان لتصدير البترول المستخرج من الخليج العربي في قناة السويس، وخط أنابيب سوميد مما يتيح الفرصة لإقامة مشاريع استثمارية في مجال الطاقة كما أن مصر تتمتع بموقع استراتيجي وبنية أساسية مستخدمة في نقل البترول والغاز الطبيعي وتخزينهما، فضلًا عن إمكانية تطويرها لتلبية احتياجات هذه الصناعة*.

كما لوحظ من الجدول ارتفاع نسبة إسهام القطاع الإنشائي من ٠.٢إلى ٢.٢في عام ٢٠١٣، ٢٠١٤ ولاسيما في مجال النشاط العقاري من ٠.٤ إلى ١.٤% وربما يرجع هذا إلى أن الاستثمار في هذا المجال يمكنه تحقيق عائد مادي مرتفع في أقصر وقت ممكن، هذا فضلًا عن أن مصر مع ارتفاع كثافتها السكانية فإنها تعد سوق استهلاك ضخم في هذا المجال، أما الانخفاض في نسبة إسهام القطاع السياحي من ٠.٢ إلى ٠.١ عام ٢٠١٣ – ٢٠١٤ فربما يرجع إلى أن هذا القطاع يحتاج إلى استقرار سياسي وأمني حتى لا يتخوف المستثمرون من إقامة مشاريع استثمارية لا تعود عليهم بالربح نتيجة انخفاض أعداد السائحين.

وقد شهدت السنة المالية ٢٠١٥- ٢٠١٦ تباطؤ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي ومن ثم شرعت مصر في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف التصدي لمشكلات الاقتصاد الكلي القائم منذ أمد بعيد حيث سن البرلمان قانونًا بفرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل ١٣%في سبتمبر، وأعقب ذلك اعتماد سياسة تحرير أسعار الصرف وأخذ مزيد من نظام دعم الطاقة، وهدفت هذه الإصلاحات إلى التصدي للتحديات الهيكلية التي تسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق تيسير إجراءات التراخيص للشركات، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي ولاسيما في قطاعات الطاقة والنقل

والتجارة والصناعة وتشجيع الصادرات المصرية ورفع إسهامها في النمو الاقتصادي، كما اعتمدت الحكومة حزمة من تدابير الحماية الاجتماعية وتشمل زيادة التحويلات النقدية والمعاشات الاجتماعية[٦٨].

وقد صاحب ذلك ارتفاع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي ليسجل نحو ٦.٩ مليار دولار مقابل ٦.٤مليار دولار نتيجة ارتفاع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رءوس اموالها ليصل إلى 4.5 مليار دولار مقابل ٣.٨ مليار دولار،في حين انخفضت الاستثمارات في قطاع البترول حيث بلغت نسبة إسهام هذا القطاع 53.9% مقابل 68.8% في الفترة نفسها في العام المالي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ [٦٩].

ويوضح جدول رقم (١٢) أهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في مصر

في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٥.

العام	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)	عدد الشركات
2010	79	9.49	69
2011	54	5.417	50
2012	62	9.12	49
2013	48	3.19	41
2014	59	18.17	46
2015	66	14.63	45

مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٦م.

ويوضح هذا الجدول انخفاض أعداد المشروعات عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى اندلاع ثورة 25 يناير وتخوف المستثمرين على استثماراتهم، كما شهدت مصر انخفاضاً كبيراًفي أعداد المشروعات وتكلفتها في عام ٢٠١٣، ويرجع هذا إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني لكن أعداد المشروعات بدأت في التزايد في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك بعد إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية.

جدول رقم (١٣) يوضح أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين ٢٠١١- ٢٠١٥.

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الشركات
اليونان	3	10.15	2
الإمارات	48	9.27	31
إيطاليا	7	6.94	4
قطر	5	4.75	4
البحرين	4	3.71	3
ألمانيا	17	2.87	13

إيران	2	1.500	1
الولايات المتحدة	38	1.35	33
المملكة المتحدة	26	1.07	19
السعودية	25	860.9	13
دول أخرى	114	8.04	95

مناخ الاستثمار في الدول العربية،٢٠١٦.

ويُظهر لنا هذا الجدول أن الامارات لها النصيب الأكبر في عدد المشروعات الاستثمارية في مصر؛ حيث بلغ عددها ٤٨ مشروعاً من خلال ٣١ شركة، وعلى الرغم من ضآلة عدد المشروعات الاستثمارية لليونان التي بلغت ثلاثة مشروعات فقط فقد بلغت تكلفتها ١٠.١٥مليون دولار، كما يوضح هذا الجدول التناقض بين أعداد المشروعات، وتكلفة هذه المشروعات ويظهر هذا واضحاً في عدد من مشروعات الولايات المتحدة والتي بلغت ثمانية وثلاثون مشروعاً وبلغت تكلفتها ١.٣٥مليون دولار، ويظهر هذا أيضاً في حالة المملكة المتحدة والسعودية.

هكذا انخفضت حجم الاستثمارات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأيضاً في بعض الدول العربية، في حين ارتفعت الاستثمارات في بعض دول الاتحاد الأوربي.

وفي عام ٢٠١٧ ومع تحرير سعر الصرف زاد تراكم احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلى ٢٨.٥ بليون دولار، كما زاد حجم التجارة بنسبة ٤.٢% ليصل إلى ٥٩ بليون دولار بنسبة ٢٤.٩% من الناتج المحلي، وقد ارتفع معدل تدفق الاستثمار الأجنبي للداخل إلى نحو ١٢.١% بما يوازي ١٠.٨بليون دولار مقابل ٩.٦ بليون دولار في العام المالي السابق، وقد وصل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٦.٦ بليون دولار، حيث ارتفع تدفق الاستثمارات في قطاع البترول الذي زاد من ١.٨ بليون دولار إلى ٣.٣بليون دولار، وكان معدل مشاركة قطاع البترول حوالي ٦١.٤%، في حين ذهبت أغلبية الاستثمارات إلى القطاعات غير الموزعة بنسبة ٢٦.٢% في حين بلغت نسبة ٦.٥% في قطاعات الخدمات موزعة كالتالي: القطاع المالي ١.٨%، في حين بلغت في قطاعات خدمية أخرى ٣.٨% كما أن مشاركة القطاع الصناعي بلغت نسبته ٥.٠% وبلغ قطاع التشييد ٠.٧% في حين ذهبت نسبة ٠.٢% إلى القطاع الزراعي[٧٠].

جدول رقم (١٤) يوضح التدفقات والأرصدة إلى مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر

في الفترة ما بين ٢٠١٠- ٢٠١٧.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التدفقات الواردة إلى مصر بالمليون دولار	6.38	483	6.031	4.25	4.61	6.92	8.107	7.392
الأرصدة الواردة إلى مصر بالمليون دولار	73.09	72.61	78.64	82.89	87.48	94.26	102.32	109.66
الاستثمار الأجنبي بالنسبة	3.1	0.9	1.5	1.1	1.4	1.9	2.1	3.4

للناتج المحلي								

اعتمدت الباحثة في إعداد هذا الجدول على سنوات متفرقة:

١- مناخ الاستثمار في الدول العربية.

٢- البنك المركزي المصري.

ثامناً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر:

تسعى الدول النامية ومن بينها مصر في العقدين الأخيرين إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك للتصدى لكثير من التحديات التي تواجهها كالفقر، والافتقار إلى الحاجات الأساسية، والتعليم، والصحة، وقلة فرص العمل، وأرتفاع مديونيتها. ومن هنا برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تمويل تنسجم مع التغيرات الاقتصادية العالمية،ولاسيما إذا ما تم توجيهها إلى المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، ومن ثم تجد الباحثة لزاماً عليها تناول الدور الذي يمارسه الاستثمار كمحرك للتنمية من خلال تأكيد مجموعة من العناصر.

١- الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية:

تباينت الآراء حول أثر الاستثمارات في النمو الاقتصادي داخل الدولة المضيفة، ويرجع ذلك إلى أن العلاقة بينهما ليست علاقة أحادية؛ فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى التأثير في النمو الاقتصادي فحسب، بل ايضاً يتأثر به، فالاقتصاديات التي تتمتع بمعدلات مرتفعة نسبياً من النمو نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي، ومن ناحية أخرى يسهم الاستثمار في الإسراع بالنمو الاقتصادي الا أن معظم الدول النامية لديها نقص في رأس المال كأحد المدخلات الأساسية، ومن ثم فإن فإن تدفق رءوس الأموال الأجنبية يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، كما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض الذي يعد استنزافًا عميقًا للدول التي لديها ديون مثل مصر، فمع ارتفاع معدل خدمة الدين تقل قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو(٧١).

وقد تناولت كثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي مثل (سلو)Slow الذي أشار إلى أن الاستثمار له تأثير في النمو وفي مستوى الدخل وذلك على الأجل القصير، أما تأثيره على المدى الطويل فهو محدود ويتوقف على بعض المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في النمو مثل التكنولوجيا، أما عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل نموذج لادمار Ladmar يؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي.

كما أظهر الفكر التنموي الدور الذي يمارسه الانفتاح الاقتصادي التجاري في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يبرز تأثيره من خلال الدور الذي تمارسه الصادرات في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة عن طريق تفعيل مبدأ المنافسة بين عناصر الإنتاج، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير العملية الانتاجية؛ فالتوسع في الصادرات يُمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية(٧٢)، كما أن نظام التجارة المفتوحة يسهم في تحسين مناخ الاستثمار من خلال ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في البلدان النامية، كما يساعد في التأثير على الدخل القومي، فالمشاركة في التجارة الدولية تحقق كثيراً من النتائج الإيجابية لما لها من تأثير في الأسعار، إذ إنها تخفض من تكلفة السلع والخدمات التي لا تكون متاحة محلياً بأسعار معقولة، كما تحسن من نوعيتها وتزيد من تنوعها في السوق(٧٣).

إن دراسة تأثير الاستثمار على البعد الاقتصادي يحتاج إلى تناول بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر للاطلاع على مدى تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (١٥) يدور حول تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر

المتغير	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي	5.1	1.8	2.2	2.1	2.2	3.7	2.2
نسبة الاستثمارالأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	3.1	0.9	1.5	1.4	1.4	1.9	2.1
إجمالي الصادرات بالنسبة للناتج المحلي	10.9	11.5	9.5	9.5	8.6	6.7	5.6
إجمالي الواردات بالنسبة للنائج المحلي	22.4	23.5	22.6	20.2	19.9	18.3	17.6

تم إعداد هذا الجدول من أعداد متفرقة من تقارير البنك المركزي والمجلة الاقتصادية، ٢٠١٠- ٢٠١٦.

ستركز الباحثة على متغير الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات وتأثير الاستثمار فيهما، حيث تباينت الدراسات حول تأثير الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي، فالبعض يرى أن الاستثمارات تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج القومي الإجمالي نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية وتحويلها الارباح إلى الخارج، فضلًا عن خروج بعض الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة المنافسة مع الشركات الاجنبية وهناك وجهة نظر أخرى ترى إمكانية تحقيق الاستثمار الأجنبي النمو السريع في الدول النامية بسبب قدرتها على التمويل بشكل يفوق قدرة منافسيها المحليين مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة[٧٤].

فقد أجرى كاف (Cave) دراسات في كل من أستراليا وكندا ووجد أن تأثير الاستثمار الأجنبي يختلف تأثيره من دولة إلى أخرى، حيث رأى أن ثمة تأثير إيجابي له في المشروعات الوطنية، كما أن له منافع في قطاع التصنيع، كما أشار إلى أنه أسهم في زيادة الإنتاجية وأسرع من عملية نقل التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الشركات الوطنية، في الوقت نفسه أشارت دراسة قام بها جانج(Jang chae) عن كيفية تأثير الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التأثير الواضح للنمو في الاستثمار يفوق تأثير الاستثمار في النمو[٧٥].

ويوضح لنا الجدول رقم (١٥) أن ثمة علاقة ايجابية في مصر بين الزيادة التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي، ففي عام ٢٠١٠ بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٥.١% وكانت نسبة الاستثمار الأجنبي حوالي ٣.١، ومع حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعرضت لها مصر في عام ٢٠١١ انخفض تدفق الاستثمارات وكان له تأثيره في الناتج المحلي حيث بلغت نسبة الاستثمار ٠.٩ في حين بلغ معدل النمو ١.٨%.

أما عن العلاقة بين حجم الاستثمار والصادرات فيجب في البداية تأكيد أن تأثيره الايجابي أو السلبي يعتمد على طبيعة الاقتصاد، ونموذجه التنموي، كما أنه يختلف من بلد لآخر فعلى سبيل المثال أجرى اوبيد(obeede) دراسة في ماليزيا عام ٢٠٠٩ أشار إلى أن الاستثمار الأجنبي أسهم في زيادة الصادرات، كما عزز من المكانة الاقتصادية للدولة وكان له تأثير في ميزان المدفوعات[٧٦].

أما دراسة هاينوت(Anderson Hainaut) عن محددات الاستثمار في قطاعات صناعية ل (٢٣) دولة نامية في الفترة من ١٩٨٩- ١٩٩٤ تبين أن الصادرات من أكثر المحددات تاثيراً في الاستثمار الأجنبي

المباشر لكن معدل نمو الصادرات ظهر له تأثير سلبي في الاستثمار الأجنبي في مصر، ويرجع ذلك إلى حجم القيود المفروضة على التجارة الخارجية(٧٧).

كما أشارشين chen * إلى أن نسبة إسهام الاستثمار في زيادة الصادرات الصينية زادت من ٣% عام ١٩٨٤ إلى أكثر من ٥% عام ١٩٨٨، إلى ١٢% عام ١٩٩٠، وما يقرب من ١٧% عام ١٩٩١، ووصلت هذه النسبة إلى ٣٠%عام ١٩٩٣، وربما يرجع ذلك إلى توافر كثير من المقومات والتي من أهمها اتباع الصين استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وبالتالي يتوقف تحقيق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي عندما تتحول الدولة إلى استراتيجية التصنيع من خلال تشجيع الصادرات إذ يمكن لتلك الشركات من زيادة صادراتها من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة والمناطق الحرة في الدول النامية.

وتخلص الباحثة من هذه الدراسات إلى أن تأثير الاستثمار في الصادرات والواردات في مصر يختلف من فترة لأخرى طبقًا لمجموعة من العوامل والتي من أهمها: النموذج التنموي السائد والسياسات الاستثمارية المرتبطة، فلقد أثبتت دراسة أجريت في مصر** في الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠ أن هناك علاقة بين حجم الاستثمار والصادرات من السلع والخدمات خلال فترة إجراء البحث في الوقت نفسه أظهرت أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بصورة قد تفوق تكاليف الانتاج مما يعوق من القدرة التنافسية التصديرية ومع هذه المؤثرات يتجه المستثمر إلى الأنشطة ذات الأجل القصير ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد يتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية، فضلًا عن نوع القطاع الذي يوجه له الاستثمار والهدف من الاستثمار المتدفق إلى الدولة، ومدته الزمنية، وينبغي ألا نغفل عن أن تأثيره يختلف باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة ودرجة الحرية الاقتصادية، والنموذج التنموي المتبع، وبالتالي نجد أن الاستثمار لكي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يجب أن نستفيد منه بأقصى قدر ونقلل من آثاره السلبية،ويتم هذا من خلال أن يكون للاستثمار الأجنبي والذي تمثله الشركات المتعددة الجنسية دور في دفع عجلة التنمية وألا يكون هدفها الأساسي هو مجرد تحقيق الربح، كما يجب على الدولة أن تحدد نوعية المشروعات التي تستفيد منها الدولة والتي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وأن تتماشى والأهداف والسياسات التي حددتها الدولة، والتي يجب أن يكون من بينها تحديد حجم رأس المال الذي يمكن تحويله للخارج، والحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها، فضلًا عن ضرورة التزامها بالإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التأثيرات الإيجابية لأنشطتها في القوى العاملة والمجتمع، ولا شك أن إلتزامها تجاه المجتمع يجب ألا يترتب عليه أية آثار سلبية على أرباحها بل يصبح له تأثير في رفع كفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة الإقبال على منتجاتها وتوسيع استثماراتها مما يعود بالنفع على الدول المستقبلة للاستثمارات.

٢- الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستدامة الاجتماعية:

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية التي يتم تحقيقها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يمارسه من تأثير في الحد من مشكلة البطالة، وتنمية الموارد البشرية، وتعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعانيها معظم النظم الاقتصادية في العالم المعاصر، ويرجع إلى تأثيراتها السلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، وتعاني مصر من مشكلة البطالة والتي ترجع إلى عدة أسباب والتي من أهمها: برنامج الإصلاح الاقتصادي وعلي الرغم من تحقيق أهدافه من حيث التوازن الداخلي والخارجي، لكن كانت له تكلفته الاجتماعية والتي من أهمها تنفيذ برنامج الاستغناء عن العاملين، هذا فضلًا عن عدم الاستقرار السياسي لاسيما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠يونيو ٢٠١٤، فضلًا عن عدم المرونة في سوق العمل

بمعنى وجود نظم ترقي نمطية تعتمد على الأقدمية وليس على الكفاءة الإدارية وتجدر الإشارة إلى ما تعاني منه مصر من زيادة سكانية وعدم التوازن بينها وبين الموارد، ولاشك أن تذبذب تدفق الاستثمارات الأجنبية والذي ارتبط بالبيئة السياسية والاقتصادية أسهم في تزايد حدة البطالة وضعف خلق فرص العمل[٧٨].

الجدول رقم (١٦) ويدور حول أعداد السكان ومعدلات البطالة واجمالي قوة العمل في مصر

في الفترة ما بين ٢٠١٠- ٢٠١٦.

المتغير	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان بالمليون	78.7	80.4	82.5	84.5	86.8	89	91	95.2
معدلات البطالة	9.2	12.0	12.7	13.4	13.2	12.8	13	11.8
إجمالي قوة العمل	33.3	33.0	32.7	32.6	32.2	32.0	31.8	31.0

اعتمدت الباحثة في اعداد الجدول على اعداد متفرقة من المجلة الاقتصادية، القاهرة، البنك المركزي، ٢٠١٠- ٢٠١٧.

ويوضح لنا هذا الجدول ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي تجاوز ٩٥.٢ عام ٢٠١٧ وصاحبه معدلات بطالة بنسبة ١١.٨%، ويرجع في جانب كبير منه إلى أن معدلات النمو الاقتصادي لم تصل إلى المستوى الذي يسمح بإيجاد وظائف جديدة نظراً لضعف القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى فرص عمل مثل القطاع الصناعي والزراعي، وهكذا بدأ ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة مهمة لحل مشكلة البطالة والفقر، إذ هو بمنزلة المفتاح السحري للتغلب على الصعوبات السوسيواقتصادية، ففي ظل العالم المعولم أصبح الاستثمار هو أفضل طريق لتحقيق التنمية المستدامة[٧٩].

الجدول رقم (١٧) يدور حول عدد الوظائف التي وفرتها المشروعات الاستثمارية في مصر

في الفترة ما بين ٢٠٠٦- ٢٠١٥.

العام	عدد المشروعات	إسهام الاستثمارات بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2006	56	11.012	23.436	50
2007	54	11.863	13.635	52
2008	84	10.147	29.225	78

2009	108	18.473	21.688	76
2010	79	9.499	19.011	69
2011	54	5.417	13.163	50
2012	62	9.124	14.848	49
2013	48	3.196	6.107	41
2014	59	18.174	22.823	46
2015	66	14.636	12.835	45

مناخ الاستثمار في الدول العربية،٢٠١٦.

ويوضح هذا الجدول أن عدد المشروعات في الفترة ما بين ٢٠١٥- ٢٠٠٦بلغ (٦٧٠) مشروعًا بتكلفة استثمارية ١١١.٥٤٧مليون دولار، وقد بلغت عدد الشركات ٤٥٩شركة، ووفرت فرص عمل بلغت ١٧٦.٨٠١ألف وظيفة.

الجدول رقم (١٨) يدور حول توزيع الاستثمارات الواردة إلى مصر على القطاعات المختلفة في الفترة ما بين ٢٠٠٣- ٢٠١٥.

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	العقارات	28	34	51.199	39.240
2	الفحم والنفط والغاز	45	70	13.854	36.563
3	المواد الكميائية	26	31	7.912	11.687
4	الفنادق والسياحة	36	43	9.084	4.851
5	الطاقة المتجددة	5	5	982	4.393
6	الغذاء والتبغ	39	53	16.802	2.533
7	الاتصالات	27	30	3.769	2.480
8	البلاستيك	17	17	8.758	1.895
9	الخدمات المالية	54	121	4.211	1.845
10	التخزين	5	7	2.840	1.792
11	استثمارات أخري	268	329	86.346	14.000

مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦.

ويوضح لنا هذا الجدول نوعية القطاع الذي يعمل فيه المستثمر، ولا شك أن طبيعة الاستثمارات في قطاع معين تؤثر في حجم التشغيل فقطاع العقارات احتل مرتبة مرتفعة في عملية التشغيل ويرجع ذلك إلى أنه لا يحتاج إلى أيد عاملة مدربة ومؤهلة حيث بلغت عدد الوظائف ٥١.١٩ ألف وظيفة، على خلاف أعداد الوظائف التي وفرها قطاع الغاز والنفط الذي يحتاج إلى عنصر بشري مؤهل ولديه قدرات معينة، أو يتم الاستعانة في كثير من الاحيان بعمالة أجنبية تتلاءم مع نوع التكنولوجيا المستخدمة.

الجدول رقم (١٩) يدور حول عدد المشروعات التي أنشأتها الدول المستثمرة في مصر وما وفرته من فرص عمل في الفترة ما بين ٢٠١١- ٢٠١٥

أهم الدول	عدد المشروعات	التكلفة	عدد الوظائف	عدد الشركات
اليونان	3	10.15	4.308	2
الإمارات	48	9.27	16.651	31
إيطاليا	7	6.94	4.146	4
قطر	5	4.75	1.912	4
البحرين	4	3.71	934	3
ألمانيا	17	2.87	2.158	13
إيران	2	1.50	3.000	1
الولايات المتحدة	38	1.35	4.192	33
المملكة المتحدة	26	1.07	2.520	19
السعودية	25	860.9	5.622	13
دول أخرى	114	8.046	24.36	95
الإجمالي	289	50.549	69.806	218

مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦.

يوضح هذا الجدول أنه احتلت اليونان والإمارات وإيطاليا وقطر والبحرين وألمانيا قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر بتكلفة استثمارية للمشروعات حيث بلغت حصة هذه الدول حوالي 75% من الإجمالي وتوظيف ٣٠.١٠٩ ألف عامل.

وترى الباحثة أن أعداد الوظائف التي أتاحتها المشروعات الاستثمارية لم تسهم في الحد من مشكلة البطالة؛ فإجمالي فرص العمل لا تتناسب مع معدلات النمو السكاني وربما يرجع ذلك إلى أن كثيراً من هذه المشروعات تصحب معها تكنولوجيا كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة التي تحتاج إليها مصر فضلًا عن أن توفير فرص عمل يتوقف على نوعية المشروع الذي يتم إقامته، فتأسيس مشروع يختلف عن الاستحواذ على المشروع الذي قد يصاحبه تقليص أعداد العاملين.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن أعداد السكان في مصر من سن (١٥) عاماً فأكثر سوف يصل إلى (٦٣٦٧٠) ألف نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ في الوقت الذي يبلغ فيه معدل المشاركين في قوة العمل ٤٩.٨، وتبلغ الوظائف المطلوبة مع حلول عام ٢٠٢٠ (٦٥١٣) ألف وظيفة، كما تبلغ عدد الوظائف المطلوبة لاستيعاب الداخلين الجدد لقوة العمل حوالي (٥٠٦٨) ألف وظيفة[٨٠]، ويجب أن يجعلنا هذا ألا نتغافل عن أن جذب هذه الاستثمارات الأجنبية في كثير من القطاعات يتطلب ضرورة رفع قدرات العمالة الوطنية.

ويتطلب هذا ضرورة تنمية رأس المال البشري الذي يقوم بدورمهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد ركزت نظرية رأس المال البشري والتي ظهرت في أعمال بيكر وشولتز على ضرورة الاستثمار في العنصر البشري من خلال عمليات التعليم والتدريب والرعاية الصحية، إذ إن تنمية العنصر البشري ترتبط برأس المال الطبيعي، بل إن تأثيره في التنمية ربما يتجاوزه فالنسق التعليمي يعد محدداً أساسياً لزيادة قدرة الاقتصاد على ابتكار أفكار جديدة، وجدير بالذكر أن ثمة ارتباط بين تدفق الاستثمارات الأجنبية ورأس المال البشري؛ فالشركات المتعددة الجنسية تتطلب مهارات عالية مما يزيد الطلب على العمالة الماهرة والخبرات المدربة في مجال التكنولوجيا والنواحي الإدارية[٨١]، ومن ثم يحاول صانعو القرار في معظم دول العالم النامي على جلب مزيد من الاستثمارات للاستفادة منها على نحو مباشر وغير مباشر، أما الأثر المباشر فيظهر من خلال

المنافع التي يحصل عليها العاملون في هذه الشركات والتي تتمثل في الأجور المرتفعة وظروف العمل الملائمة نظراً لإنتاجيتها المرتفعة والتي ترجع إلى استفادتها من التكنولوجيا العالية والممارسات الإدارية الحديثة التي تسمح لها بالتنافس في الأسواق الأجنبية، ولا شك أنه يتم انتقال هذه الخبرات إلى العمالة الأخرى.

أما التأثير غير المباشر فيحدث من خلال زيادة إنتاجية الشركات الوطنية عندما تتأثر بهذا التطور الإنتاجي والناجم عن الاندماج الأجنبي مع الشركات الوطنية أو من خلال التدفق الإنتاجي إلى الدولة مما يترتب عليه زيادة الانتاجية في الشركات الوطنية وزيادة دخول عامليها، ويرجع ذلك إلى تقليد الممارسات الإدارية والخبرات والمهارات البشرية الموجودة في الشركات الأجنبية من خلال تحرك بعض العاملين بهذه الشركات إلى الشركات الوطنية، أو من خلال تعاون الشركات الأخيرة مع الشركات الأجنبية في تزويدها بمستلزمات الإنتاج.

خلاصة القول إن الدور الذي يمكن أن يمارسه الاستثمار الأجنبي في تنمية الموارد البشرية يتباين حسب السياسة التي تتبناها الشركات الاستثمارية، فبعضها يرى أن ثمة أعداد كبيرة من العمالة غير الماهرة، ومن ثم لا تهتم بتطوير مهارات وقدرات العاملين لديها ولاسيما الذين لا يحتلون مناصب إدارية أو تنفيذية محاولة منهم إلى تقليل أوجه الانفاق على عكس بعضهم الآخر الذي يهتم بزيادة أوجه الانفاق على البحوث والتعليم والتدريب وبالتالي فقياس أثر الاستثمار الأجنبي في العنصر البشري يستند إلى مدى التزام هذه الشركات تجاه العاملين والمجتمع المستقبل للاستثمارات. [٨٢]

٣- الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستدامة البيئية:

تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مؤداها أن الاهتمام بالبيئة هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموارد الطبيعية الموجودة من تربة ومعادن وغابات وأنهار وبحار هي أساس أي نشاط تنموي زراعي أو صناعي ولتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي يجب المحافظة على منظومة الموارد البيئية، أي ضرورة التوفيق بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية لتحقيق تنمية دون المساس بالموارد الطبيعية عن طريق مراعاة البعد البيئي عند إعداد السياسات التنموية[٨٣].

وتعد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة من الموضوعات الجديرة بالاهتمام، وقد تباينت وانقسمت وجهات النظر حول تأثير تدفق الاستثمارات الأجنبية في الأنساق الأيكولوجية للدولة المضيفة.

وجهة النظر الأولى: ترى أن المستثمرين ربما يبحثون عن الاستثمار في دول لديها نظام بيئي ضعيف وقد استمدت آرائها من نظرية (ملاذ التلوث) التي ترى أن الدول المضيفة للاستثمار ربما تحاول أن تقلل من اهتمامها بالحفاظ على البيئة مقابل جذب الاستثمارات؛ فالتنافس بين الدول على جذب الاستثمارات ربما يدفعها إلى الانزلاق نحو أدنى مستوياتها البيئية، وبهذا تؤكد هذه النظرية أن المستثمرين غالباً ما يبحثون عن إقامة استثماراتهم في دول يمكنهم فيها استغلال التنافسية من أجل تحقيق مكاسب مادية أعلى، كما أن هناك كثيراً من الأمثلة على أن الاستثمار المتدفق من أمريكا إلى الدول النامية استثمارات لها صلة بالبيئة مثل الصناعات البترولية، والكيميائية، والتعدين ومعظمها صناعات يترتب عليها تكلفة عالية لعلاج الغازات المنبعثة، وبالتالي تنقل هذه الدول استثماراتها إلى دول أقل اهتماماً بالحفاظ على البيئة[٨٤].

ومن بين نتائج ذلك الاجراء تزايد تلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتؤكد دراسة أجراها شانج(chang xing)عام ١٩٩٥ على فروع (١٩) شركة متعددة الجنسيات تنشط في القطاعات كثيفة التلوث في الصين أن هذه الشركات لا تطبق المعايير البيئية الأوربية، وفي الأتجاه نفسه توصلت دراسة أجراها

هانسون(Hanson)عام ١٩٩٨ على (١١٢) شركة متعددة الجنسيات ذات أصل دنماركي بأن ١٢% من الشركات المدروسة أخذت بعين الاعتبار المعايير البيئية الدنماركية على مستوى استثماراتها في شرق أوربا والدول النامية[٨٥].

وهنا يُثار تساؤل أساسي مؤداه هل الاختلافات في الأنظمة البيئية يمكن أن تؤثر في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية؟

يمكن القول إنه في ظل نظرية (ملاذ التلوث) تحاول الشركات تجنب التكاليف البيئية التي تأخذ عدة أشكال مثل ضريبة البيئة، وحدود الغازات التي تتطلب دفع تكاليف التكنولوجيا النظيفة، ومستوى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، ومعنى هذا أن هذه النظرية تركز على أن الاختلاف في السياسات البيئية بين الدول لها تأثيرها في تدفق حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية، وهكذا يعد البعد البيئي أداة لجذب الشركات المتعددة الجنسية، لكن البلد المضيف يجب أن يدرك أن تحقيق التنمية علي المدى الطويل يتطلب منها حماية بيئتها، فالتغاضي عن التدهور البيئي الناجم عن عمليات الإنتاج بدعوى تحقيق التنمية له تأثيراته السلبية على التنمية المستدامة[٨٦].

<u>أما وجهة النظر الثانية:</u> فترى أنه مع زيادة التطور التكنولوجي وزيادة حدة التلوث اتجهت الشركات المتعددة الجنسية نحو الاهتمام بالبيئة من خلال إدراجها في خططها واستراتيجياتها وكذلك أهدافها، وهذا لم يأت من فراغ، بل جاء نتاج مجموعة من الضغوطات ذات الطابع المحلي والدولي، كما جاء من خلال زيادة حدة المنافسة بين الشركات من أجل البقاء في السوق، حيث ان بقاءها يكون من خلال دمج عنصر البيئة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية ضمن أهدافها الاستراتيجية[٨٧]، ومعنى هذا أنه في كثير من الأحيان قد يكون المستثمرون الأجانب أكثر أهتماماً بالمعايير البيئية للدول التي يوجدون بها عن الشركات الوطنية لأنهم يخشون دائماً تعرضهم للمراقبة الصارمة فضلاً عن أن المنافسة يمكن أن تدفع المستثمرين إلى المطالبة بتعزيز المعايير البيئية واحترامها مثلما حدث في كوستاريكا عندما أدركوا تفضيل المستهلك للمنتجات التي لا تضر بالبيئة، كما لوحظ من بعض الدراسات أن الدول النامية التي وضعت برامج شفافة وفعالة لحماية البيئة لم تعرف تراجعاً في حجم استثماراتها بل تمكنت من استقطاب شركات أجنبية تبحث عن إطار مستقل للاستثمار في الخارج، فعلى سبيل المثال ازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مدينة مكسيكو وضواحيها وتحسنت نوعية الحياة وتم تعزيز وتقوية مراقبة مدى اهتمام المؤسسات الأجنبية باحترام التشريعات البيئية[٨٨]

جدول رقم (٢٠) يدور حول أهم المشاريع الاستثمارية في مصر ونسبتها

القطاع	النسبة
العقارات	36.612
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	25.699
الطاقة المتجددة	7.7250
مواد كيميائية	6.022
الغذاء والتبغ	3.093

الآلات الصناعية والمعدات	1.1270
مجال الاتصالات	868
السيارات	822
المنسوجات	781
خدمات أخرى	1.335

مناخ الاستثمار ٢٠١٧.

بالاطلاع على هذا الجدول نجد أن أعلى نسبة استثمارات أجنبية في مصر كانت في قطاع الإنشاءات وقطاع النفط والغاز والبترول، فبالنسبة لقطاع العقارات نجد أن نشاط هذا القطاع يرتبط بقطاع الإنشاءات بوصفه محركاً أساسياً له، وهو يتأثر بالمناخ السياسي العام والبيئة الاستثمارية والبنية التحتية، ويحتوي هذا القطاع على كثير من القطاعات الفرعية كمنتجات الأسمنت، ومواد البناء، والخرسانة، ويسبب هذا القطاع كثيراً من التأثيرات البيئية من خلال انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري نتيجة الاسراف في استخدام الوقود، وعدم الصيانة الدورية للمعدات، وعدم تدوير مواد البناء، أو التقليل من أعمال الهدم، كما أنه يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة إلقاء بعض المواد الخطيرة.

أما قطاع النفط والغاز الطبيعي فنجد أن نشاط الشركات المتعددة الجنسية له تأثيراته في البيئة في أثناء عملية التنقيب عن البترول واستخراجه أو خلال عملية نقله من مكان إلى آخر؛ فعملية التنقيب والاستخراج تؤدي إلى استخدام كميات من المياه والتي يتم تلويثها وإلقائها في الطبيعة مما ينتج عنه تلوث كيميائي للبيئة، كما أنه تحدث تأثيرات بيئية في عملية النقل حيث تتسبب في حدوث كثير من التسريبات النفطية.

كما أن هناك تأثيرات بيئية للغاز الطبيعي تتمثل في الاختناقات المرورية في أثناء عملية الحفر والإنشاء، وانبعاث أتربة ناتجة عن عمليات الحفر والردم والإنشاء، والتأثير في كثير من المرافق مثل مياه الشرب والصرف الصحي وخطوط الاتصالات، وامكانية التأثير في سلامة المباني القديمة من الناحية الإنشائية والتأثير في المواقع الأثرية والمباني ذات القيمة التاريخية والمعمارية *.

إن محاولة مصر تحقيق أكبر منفعة من الاستثمارات وتقليل الآثار السلبية دفعها إلى اتباع كثير من السياسات من أجل حماية البيئة وجذب مزيد من الاستثمارات وكان من أهم هذه السياسات الاهتمام بوضع التشريعات البيئية حيث تعد مصر من أوائل الدول العربية والإفريقية التي أولت الموضوعات البيئية عناية خاصة، حيث واجه المشرع المصري في الكثير من التشريعات مشكلات ذات أبعاد بيئية مختلفة وتجلت هذه المواجهة في إصدار بعض القوانين **، وقد صدر أول تشريع مصري تحت عنوان حماية البيئة سنة ٢٠٠٩، ومن أهم ملامح هذا القانون (مادة ٢٠) ضرورة التزام أي شخص طبيعي أو اعتباري بتقديم التأثير البيئي للمنشأة أو المشروع إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص وتقوم الجهة بتقديم خرائط للمناطق الصناعية توضح أنواع الصناعات المسموح بها حسب الأحمال البيئية.

مادة (٢٢): على المسئول عن إدارة المنشأة الاحتفاظ بسجل بيان عن تأثير نشاط المنشأة في البيئة، وإذا تبين عدم احتفاظ المنشأة بالسجل البيئي أو عدم انتظام تدوين بياناته أو عدم مطابقتها بالواقع يتم اتخاذ إجراءات إما منحه مهلة إضافية لتصحيح المخالفات أو وقف النشاط المخالف وفي حالة الحظر البيئي الجسيم يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة.

مادة (٤٢): تلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية ولاسيما عند تشغيل الآلات والمعدات عدم تجاوز الحدود المسموح بها لمستوى الصوت مع التأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك.

مادة (٧٢): يعد الشخص القائم بالإدارة الفعلية للمنشآت التي تصرف البيئة المائية مسئولًا عما يقع من العاملين بالمنشأة من مخالفات[٨٩]

وعلى الرغم من أهمية التشريعات كوسيلة مهمة من وسائل الضبط الاجتماعي، فإنه ليس بالتشريع وحده تتم حماية البيئة،فهناك قطاعات أخرى يجب أن تقوم بدورها في حماية البيئة ومنها الشركات الصناعية والإنتاجية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

فقد أدركت الشركات الاستثمارية أهمية أن تكون لديها رؤية واضحة عن سبل تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال تطويرها نماذج جديدة للنمو لزيادة قدرتها على قيادة السوق، وجدير بالذكر أن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة حاولت وضع خارطة طريق لنمو الأعمال في السنوات المقبلة وقد ركزت على بعض الأهداف التي أغفلتها الأهداف الألفية للتنمية والتي كانت مرتبطة بدول العالم النامي على عكس أهداف استراتيجية التنمية المستدامة التي لم تميز بين اقتصاد متطور ونامي، ومن ثم لم يعد أمام هذه الشركات بديل سوى الانسجام مع هذه الأهداف من خلال وضع رؤية لكيفية أن تكون أنشطتها تساعد الدول المتلقية للاستثمار على تحقيق أهدافها التنموية لكي يمكنها إثبات صلاحيتها في مجال بيئة الأعمال، ولديها قدرة على الدخول في مجال التنافسية الكبيرة بين الشركات[٩٠].

ولا شك أن محاولة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تدفعنا إلى ضرورة وضع خيارات لمواجهة الآثار المصاحبة لها ومن أهم هذه الخيارات هي المسئولية الاجتماعية*لهذه الشركات الاستثمارية، ولقد أصبح هذا المفهوم يلقى اهتماماً داخل معظم المجتمعات لكن تحديد مفهوم المسئولية الاجتماعية يعد امراً غاية في الصعوبة؛ فهو يختلف بأختلاف الدول والحكومات والفئات السياسية، حيث ترتبط فروع الشركات المتعددة الجنسية في البلد المضيف بعدد كبير من الفئات التي يستلزم التعامل معها، ومن هنا فلابد من فهم طبيعة عمل الشركة والمتعاملين معها فكل فئة لها هدفها الذي تسعى إلى تحقيقه، وقد تلتقي الأهداف وقد تتضارب فهي تتوزع بين العاملين والمديرين والعملاء والمجتمع والحكومة والمنظمات غير الرسمية وبالتالي فإن معرفة منفعة كل فئة مسألة على درجة من التعقيد[٩١]

وقد أصبح الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية مطلباً أساسياً للحد من الفقر من خلال التزام هذه الشركات الدولية بتوفير البيئة المناسبة وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، ومساعدة الفئات الأكثر تهميشاً، ولا شك أن قيام هذه الشركات بدورها في المسئولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معاييرهي: الاحترام، والمسئولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، ودعم المجتمع ومساندة البيئة وحمايتها[٩٢].

وتستهدف هذه الشركات الاستثمارية في أثناء ممارستها لمسئوليتها الاجتماعية زيادة إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك ينبغي للشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ والتي تتمثل في القابلية للمساءلة، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

وتشير التجارب الدولية إلى أن أهم المزايا التي تعود على الشركات التي تلتزم بمسئوليتها تجاه المجتمع تتمثل في تحسين سمعتها، وتسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، واستقطاب أكفأ العناصر البشرية، وبناء علاقات مع الحكومة[٩٣].

وقد بدأت فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر منذ التسعينيات من القرن الماضي وتوسع الاهتمام بها منذ القيام بخصخصة الشركات والبنوك وزيادة الاستثمارات الأجنبية ومع وجود فروع لكثير من الشركات المتعددة الجنسية حيث جاءت إدارة هذه الشركات محملة باستراتيجيات الفروع الرئيسة. وتبذل مصر جهداً كبيراً لتشجيع المسئولية الاجتماعية للشركات حيث قامت عام ٢٠١٠باطلاق مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات بالبورصة المصرية لتكون مصر أول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي بعد الهند وهذا المؤشر تم بناؤه على عدة معايير أساسية مرتبطة بكل من المسئولية الاجتماعية للشركات والحوكمة، واشتملت عملية التقييم على مرحلتين، **المرحلة الأولى:** تقييم ممارسات الشركة اعتماداً على المعلومات المختصة بالشركة وذلك من خلال التقارير السنوية في عدة نواحي رئيسة، مثل الممارسات الأخلاقية للأعمال، ومسئوليتها الاجتماعية والبيئية، والعاملين والمجتمع، أما **المرحلة الثانية:** فقد تم تقييم مصداقية بيانات الشركات ثم الوصول إلى ترتيب الشركات وفقاً لممارساتها في مجالات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية[٩٤].

وتحاول الباحثة إلقاء نظرة متفحصة حول بعض تجارب المسئولية الاجتماعية التي تنفذها الشركات الدولية في مصر.

أ- تيتان مصر للأسمنت:

تعد تيتان إحدى الشركات المنتجة للأسمنت ومواد البناء وتتخذ من اليونان مقراً لها وتمتلك المجموعة مصانع للأسمنت في تسعة بلدان ومؤسسة في أربع مناطق جغرافية باليونان وأوربا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب شرق أوربا، وإقليم البحر المتوسط، وتمتلك تيتان مصر مصنعين في محافظة الإسكندرية وبني سويف، تضم الشركة (٧٠٠) موظفًا، فضلاً عن موظفين غير مباشرين يتراوح عددهم ما بين (١٠٠٠-١٢٠٠) موظف، وجميعهم يشكلون جزءًا لا يتجزأ من سلسلة التوريد التابعة للشركة تستند أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركة إلى دراسات علمية تضمن التقييم الدقيق لاحتياجات أصحاب المصلحة والعمل بشكل أفضل على تخفيف المخاطر المرتبطة بعملياتها، كما تركز أنشطة التواصل مع المجتمع التي تقوم بها الشركة على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة في مصر، ففيما يتعلق بالتعليم تعاونت تيتان مع جامعة برلين للتكنولوجيا (فرع الجونة) ومؤسسة ساويرس لإطلاق برنامج المنح الدراسية السنوي لدعم الطلاب في محافظة بني سويف والإسكندرية لمتابعة دراساتهم العليا في الجامعة ببرلين أو الجونة، كما قامت الشركة بإعطاء الأولوية للموردين الموجودين في محيط مصانعها بهدف خدمة المجتمع المحلي، كما امتلكت الشركة رؤية تتمثل في الاعتراف بها كمرجع لصناعة الأسمنت في مصر فيما يتعلق بالاستدامة والمحافظة على البيئة فهي حريصة بشكل خاص على المشاركة في الفعاليات المحلية والدولية المختصة بحماية البيئة، وفي واقع الأمر فإن المشاركة الدائمة قد ساعدتها على إحداث نقلة نوعية في التطور المترسخ لدى الناس حول صناعة الأسمنت من كونها صناعة ملوثة للبيئة إلى صناعة تصنع سلامة كوكب الأرض، كما اتجهت الشركة إلى تقليل المخلفات الناتجة عن عمليات الشركة وإعادة تدويرها، والتحول إلى موارد الطاقة الأكثر كفاءة والصديقة للبيئة، كما سعت الشركة إلى توسيع أنشطتها الخاصة بحماية البيئة على المستوى الخارجي بهدف خدمة المجتمع؛ حيث تعاونت مع محافظة الإسكندرية لإطلاق حملة توعية حول إدارة المخلفات المنزلية الصلبة، كما نجحت الشركة في تعزيز ثقافة معايير الصحة والسلامة التي تعكس على نحو واقعي رؤيتها

المتمثلة في مكان عمل خالي من الإصابات من خلال نظام إدارة متطور لضمان احترام الموظفين لسياسات الصحة والسلامة [٩٥].

ب- شركة كوكاكولا*:

تعد شركة رائدة في مجال المشروبات في العالم، وقد ظهرت في مصر منذ عام ١٩٤٢، وتمتلك الشركة (٨) مصانع وتضم أكثر من (١٠٠ألف) وظيفة في السوق المصرية، ولهذه الشركة استراتيجية واضحة لدعم المجتمعات التي تعمل فيها من خلال الاستثمار في مشاريع مستدامة تهدف إلى مساعدة المجتمع المصري، حيث وضعت استراتيجية شاملة للتنمية المجتمعية من خلال إطلاق (١٠٠) قرية في عام ٢٠١١، حيث ستقوم الشركة بوضع اللمسات الأخيرة للتطوير بحلول ٢٠٢٠م، وترتكز أركان التنمية في القرى على توصيل المياه النظيفة في المنازل، وتجديد المدارس والعيادات، وتوفير المعدات، والامدادات الطبية اللازمة، وتوفير الأعمال التجارية الصغيرة للنساء، كما تقدم حملاتها الإعلانية محتوى قائم على التنمية المجتمعية حيث تعتمد فكرة الإعلانات على الترابط المجتمعي، ومساعدة الغير، والانتماء، كما شنت حملة تسعى إلى توفير الترويج للسياحة الداخلية في مصر وذلك باستبدال اسم الشركة من العبوات وإضافة مكانها واحدة من أجمل المدن في مصر.

ج- شركة شل مصر **:

تعد شركات شل مصر مملوكة بالكامل لشركة شل الهولندية وتعمل في مصر منذ عام ١٩١١، وتمتد أعمال شركة شل مصر لتشمل التنقيب واستكشاف وإنتاج البترول والغاز وإنتاج الزيوت والشحوم وتسويقها وتوزيع الغاز وتقع معظم أعمال وتسويق الزيوت في الصحراء الغربية.

وقد أطلقت الشركة برنامج شل انطلاقة مصر للمرة الأولى عام ٢٠٠٤ كجزء من أنشطتها في مجال المسئولية الاجتماعية، ويستهدف البرنامج الشباب المصري في الفئة العمرية ما بين ١٨ و٣٢عامًا لمساعدتهم في إطلاق مشروعاتهم من خلال تشجيع روح المبادرة والتفاعل مع المجتمع يتلقى الشباب المتقدمين للمشاركة في البرنامج تدريباً في ريادة الأعمال في مختلف المجالات بما في ذلك تحليل السوق من أجل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتسويق فضلاً عن الجانب المالي والإداري.

وجدير بالذكر أن برنامج شل انطلاقة مصر يمثل مكوناً اساسياً من برامج الاستثمار الاجتماعي للشركة وفرصة للعطاء للمجتمع، وقد ساعد على إنشاء عدد (٦١٠) مشروعاًصغيراًفضلاًعن تأهيل عدد من رواد الأعمال ومشاريعهم بضمهم إلى قائمة الموردين للشركات الكبرى بما يؤدي إلى نمو المشروعات، وخلق فرص عمل جديدة.

د- شركة فودافون مصر ***:

تعد شركة فودافون إحدى الشركات العالمية التي تتبع ممارسات دعم المجتمع على مستويات الأعمال كافة حيث تسعى إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين الشباب المصري والعمل على تطويره من خلال الحلول المبتكرة فضلًا عن أكاديمية فودافون، كما حاولت رفع الوعي البيئي من خلال معالجة التحديات البيئية التي تواجه نظامنا البيئي، حيث بدأت في استخدام الطاقة الشمسية لإمداد المواقع النائية والواقعة خارج نطاق الشبكات بالطاقة ومن أجل المساعدة في تحسين الأداء في مجال حماية البيئة وتقليل القدر الإجمالي

لانبعاثات الكربون التي تنتج عن الأنشطة التي تقوم بها، هذا فضلًا عن محاولة تحسين مستوى معيشة كثير ممن يقطنون المناطق المعزولة من خلال العمل المتواصل على الطرق والمناطق النائية وهو ما نتج عنه توفير تكاليف السفر ورفع مستوى السلامة على الطرق الصحراوية، كما أطلقت الشركة تطبيق جديد للهواتف المحمولة يحمل اسم (اعرفلي) لمساعدة المكفوفين وضعاف البصر على حل مشكلاتهم اليومية ومنها التعرف على قيمة العملة ومعرفة قيمة كروت الشحن من خلال سعيها إلى تمكين ذوي الإعاقات والعمل على دمجهم في المجتمع هذا فضلًا عن حرصها على استخدام التكنولوجيا لخلق حلول مستدامة وتحسين وتطوير المجتمع وفئاته.

نخلص من هذا اتفاقاً مع التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعنوان: "حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية" أن الشركات المتعددة الجنسية هى الأكثر عطاءً في المشاركة؛ وذلك لوجود ثقافة راسخة تدعم التوجه نحو المشاركة المجتمعية على عكس الشركات الوطنية التي تقوم بدور على المدى القصير ونتيجة لوجود مشكلات بعينها وحالات تجد الشركة أنه لزاماً عليها أن تعمل على حلها، مما يعنى أن أغلب أنشطتها غير مستوعبة في إطار برنامج للعمل تخدم احتياجات الأقتصاد والمجتمع،وبالتالي قامت الحكومة المصرية بإنشاء المركز المصري لمسئولية الشركات والذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح، وتتمثل مهمة المركز في تمكين الشركات من تطوير نماذج أعمال مستدامة مع تطبيق السياسات المستدامة للمسئولية الاجتماعية للشركات ورصدها[٩٦].

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:

١- تبذل مصر جهداً كبيراً منذ ثورتي يناير ٢٠١١، ٢٠١٣ لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لمواجهة كثير من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك من خلال محاولة تحسين موقعها في المؤشرات الدولية، وعلى الرغم مما طرأ عليها من تحسينات في السنوات الأخيرة فإن مصر مازالت في حاجة إلى مزيد من تدفق الاستثمارات لتحريك الاقتصاد المصري، وزيادة الاحتياطي النقدي، وتوفير فرص عمل، وسد النقص في الادخار المحلي، ونقل التكنولوجيا.

٢- يعد مناخ الأعمال المناسب من الشروط الضرورية واللازمة لجذب مزيد من الاستثمارات؛ فالبيئة المواتية التي تتسم بالحد الأدنى من الإجراءات البيروقراطية، والبنى التحتية المناسبة، وغياب الفساد، وسيادة القانون، والحوافز الضريبية من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي، ومن ثم فنحن في حاجة إلى تطوير استراتيجيات تسهم في تحسين مناخ الاستثمار.

٣- إن تدفق الاستثمارات يعتمد على وجود مناخ سياسي مستقر، فغالباً ما يسعى المستثمرون إلى توجيه استثماراتهم في بيئة توفر لهم عائداًمرتفعاً وتسمح لهم بالوصول إلى الأسواق.

٤- يتوقف نجاح الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر واسهامه في زيادة رءوس الأموال على بعض العوامل مثل: درجة التطور التكنولوجي، والعمالة الماهرة، واتباع سياسات مالية متطورة، والنموذج التنموي السائد، وبالتالي يمكننا الاستفادة منه بأقصى قدر ممكن في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

٥- إن تدفق الاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه مصر من خلال الشركات المتعددة الجنسية يتطلب ربط أنشطتها الاستثمارية بأبعاد متعددة تتمثل في: ضرورة مراعاة البعد البيئي في أنشطتها، والاستغلال العقلاني للموارد، وتحقيق أقصى منفعة مادية مع قيامها بالتزاماتها تجاه المجتمع المصري الذي تعمل فيه وللفئات المختلفة في المجتمع.

٦- يمارس الاستثمار الأجنبي دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، ويكمن هذا في إقامة المشروعات التي توفر فرص عمل وتنشط حركة الصادرات وتسهم في خلق بيئة تنافسية، فضلًا عن ضرورة الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل التي تعود بالنفع على كل فئات المجتمع المصري.

٧- إن الاستفادة من الاستثمار الأجنبي لا يحدث بطريقة أوتوماتيكية وعلى نحو متساو بين الدول؛ فمنافعه تختلف من بلد لآخر ويتوقف هذا على طبيعة المجال الذي تتوجه له الاستثمارات، والهدف منه، ومدى القدرة على تنظيم هذه الاستثمارات.

٨- يجب أن تتحلى الشركات الاستثمارية بروح المسئولية الاجتماعية والتي لا تعني تقديم برامج خيرية، بل ينبغي أن تتم وفق سياسات وبرامج تعود بالنفع على كل من الدولة والشركة؛فإن اتجاه هذه الشركات إلى مساعدة مصر على مواجهة الكثير من التحديات معناه خلق بيئة مستقرة تعود بالنفع على استثماراته.

٩- يعد الربط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي على درجة من الأهمية وذلك من خلال حفز الشركات الاستثمارية على نقل خبراتها وممارساتها الإدارية إلى الشركات الوطنية.

١٠- وضع خطة للترويج للاستثمار منبثقة من استراتيجة الاستثمار التي تتنباها مصر وفقاً لظروفها مع أخذ التجارب الدولية في الاعتبار التي يمكن أن تكون متماشية مع ظروفنا ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

عاشراً:المراجع المستخدمة فى الدراسة

*أهداف التنمية المستدامة تشتمل على:(١)القضاء على الفقر، (٢)القضاء التام على الجوع، (٣)الصحة الجيدة والرفاهية،(٤)التعليم الجيد،(٥)المساواة بين الجنسين، (٦)المياة النظيفة والنظافة الصحية، (٧)طاقة نظيفة وأسعار معقولة، (٨)العمل اللائق ونمو الاقتصاد، (٩)الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، (١٠)الحد من

أوجه عدم المساواة، (١١)مدن ومجتمعات محلية مستدامة، (١٢)الاستهلاك والانتاج المسئولان، (١٣)العمل المناخي، (١٤)الحياة تحت الماء، (١٥)الحياة في البر، (١٦)السلام والعدل والمؤسسات القوية، (١٧) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

لمزيد من التفاصيل انظر:www.un.org أهداف التنمية المستدامة (17 هدف لتحويل عالمنا).

**-The Structural Transformations Towards Sustainable Development Back Ground Paper for The High Level Panel of Eminent Person on The Post 2015 Development Agenda , Prepard by The Secretairat of The Sustainable Development Solutions Network, 2013, www.unsdsm.org, pp 6-8.

-خطة التنمية المستدامة للعالم المالي٢٠١٦- ٢٠١٧، جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابع

والإصلاح الإداري، ص ص٣٢- ٣٣.

-محمود حسين المرسومي وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الاقتصادي (مصر نموذجًا)، بغداد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(٢)، العدد(٦)، ٢٠٠٧،ص١٢٢.

١- استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٤، ص ص١٤- ١٨.

٢-إبراهيم حربي إبراهيم، سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مشاكل وحلول، العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد(١٠٦)، ٢٠١٦، ص ص٣٧- ٣٨.

3-Glassary of Foreign direct investment Terms and Definitions , Paris , oecd , www.oecd.org.

-Maitene Duce , Defination of Foreign Direct investment (fdi) , 2003 , www.bis.org.

٤- عبد الحق طير وآخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر نظرة جغرافية قطاعية، الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد(٦)،٢٠١٧، ص ص١٤٦- ١٤٧.

- بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٣، ص٥١.

5-Foreign direct investment fdi , www.investopedia.com.

٦- علي جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاد البلد المضيف، المنتدي العربي لإدارة الموارد البشرية،٢٠١١، ص٣.

٧- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، الكويت، مجلة جسر التنمية، السنة الثالثة، ٢٠٠٤، ص٦.

٨- ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، التنمية المستديمة: دراسة في المفهوم والمحتوى،الاردن،مجلة المنارةللبحوث والدراسات، المجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠٠٥، ص١٥٤.

٩- عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد، العراق ،مجلة ديالي، العدد السابع والستون، ٢٠١٥،ص٣٤١.

١٠- هشام بن عيسي عبد الله، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، الاردن ،جامعة الشرق الأوسط،٢٠١٧، ص٢٩.

١١- نجيب صعب وآخرون، البيئة العربية والتنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، لبنان، تقرير المنتدي العربي للبيئة والتنمية ، ٢٠١٦،ص ص١٧- ١٩.

١٢- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٣، ص ص٢- ٣.

١٣- سمر خيري مرسي، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، موسوعة الاقتصاد، ٢٠١٣، ص٢.

١٤- عدنان مناتي صالح، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،٢٠١٤، ص١١٤.

١٥- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ ،نيويورك،الامم المتحدة ،٢٠١٥،ص ص١-١٦

-مؤتمر تمويل التنمية في أديس بابا، مبحث الاستثمار من أجل الناس وكوكب الأرض، الأمم المتحدة،٢٠١٥.

١٦- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزائر، جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٨، ص ص٢- ١٣.

17- Robert W Kates et al, what is sustainable development , Environment science and Policy for sustainable , vol47 ,no3,2005 , p10.

١٨- عامر خضير الكبيسي، المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة ودور الجامعات إزاءها في دراسات حول التنمية المستدامة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٥، ص ص١٤- ١٧.

١٩- مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠٠٩، ص ص٣٩- ٤٠.

*يعود مصطلح الاستدامة إلى علم الأيكولوجيا والاقتصاد حيث استخدم للتعبير عن طبيعة العلاقة بينهما ويرجع المفهوم اللغوي للاستدامة إلى ديمومة الشيء وطلب دوامه، فالاستدامة هو الضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك يتبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة معناه أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع زيادة الثروة مع مرور الوقت، وفي ظل بدائل وإحلال محتمل بين الموارد، لمزيد من التفاصيل انظر: الزهرة علي الشريف، العلاقة بين المسائل الإنسانية البيئية وقضية التنمية المستدامة، المغرب، مجلة القانون والأعمال، ٢٠١٥م.

- حسين عليوي، ناصر الزيادي، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، العراق ،جامعة بابل، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد (١٢)،٢٠١٣، ص ص٤٥٩- ٤٦١.

٢٠- تقرير التنمية البشرية، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠١١، ص ص١٤- ١٧.

21- Development impact , undp in Egypt.

22-Global sustainable develoment report , united nations , 2015 , P.41

٢٣- ريمة خلوطة وآخرون، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، الجزائر، جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٨، ص١٢

٢٤- محمد عبد العال محمد حجازي، التعليم والتنمية البشرية المستدامة (المفهوم،العلاقة، المبادئ) الاتحاد العالمي لتقنيات التنمية البشرية والتطوير الذاتي www.adviasor.cs.com، ٢٠١٧.

٢٥- تقرير التنمية المستدامة البشرية، الاستدامة والإنصاف، مرجع سابق، ص ص٨٨- ٨٩.

٢٦- ريمة خلوطة، مرجع سابق، ص١١.

٢٧- هيثم محمد نصر الدين، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل التغيرات السياسية "دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١١- ٢٠١٥"، دون دار نشر، ٢٠١٥م، ص ص٩- ١٠.

http://ssrn.com

28- Pekeur juanite , Foreign Investment and Political risks in south Africa and Nigeria , university of Stellen bosch , 2003 , PP1-2.

29-Krishna chaitanya , impact Political risk on fdi revisited international interactions ,routledge taylor & francis , 2012 , PP114,115.

* يقصد بالسياسة المالية: البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه لأحداث آثار مرغوبة على متغيرات النشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسي كافة تحقيقاً لأهداف المجتمع، ولا شك أن هذه السياسات الاقتصادية تقوم بدور كمحدد للاستثمار الأجنبي.

- أما السياسة النقدية: فهي الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات وتتركز السياسة النقدية في مصر على خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم.

لمزيد من التفاصيل انظر، محمد الحسن علاوي وآخرون، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد (٩) ٢٠١٥، ص ص٣٣- ٥٣.

٣٠-عبد الله الصعيدي، دور السياسات الاقتصادية والمالية النقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، القاهرة، دون سنة نشر، ص ص ١- ٣.

٣١- موفق أحمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد(٨٠)،٢٠١٠، ص١٤٧.

٣٢- بارومتر الأعمال، الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد(٢٦)، ٢٠١١، ص٥.

٣٣- علي عبد الوهاب، أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النموالاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٢، مصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد(٧٢-٧٣)، ٢٠١٥، ص ص١١- ١٣.

34-M.Metwally , impact of Eu.fdi on Economic grow in middle eastern countries European research studies , vol 7,2004 ,pp 123- 125.

35- Ari kokk et al, the development dimension of fdi : Policy and rule making Perspectives ,New York, united nations , 2003 , P19.

36- Elizabeth Asiedu, on the determinants of foreign direct investment to developing countries , is Africa different , world development , vol 30, no1 , britain , 2002.

37- shima a Hanefy , determinats of fdi location in Egypt , Empirical analysis , cairo economic research forum , working paper , No 875 , 2014 , p7.

٣٨- عمار زودة، المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ٢٠١٤، ص٤٢.

٣٩- عبد الحق طير وآخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص١٤٨.

٤٠- أسباب الاستثمار في مصر، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:www.gafi.gov.eg

٤١- تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب، التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠م-٢٠١٣م، الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد(٧)، ٢٠١٦، ص١٠٨، ص١١٨.

*هناك منطقة حرة بمدينة نصر، الإسكندرية، بورسعيد، السويس ، شبين الكوم، الاسماعيلية، قنا بمدينة قفط، دمياط، فضلًا عن المنطقة الحرة العامة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر.

٤٢- الاستثمار في المناطق الحرة، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.eg

٤٣- منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد(٢)، ٢٠٠٥ ، ص ١١٨- ١٢٠.

٤٤- جميلة الجوزي، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الجزائر، دون سنة نشر، ص ص٩- ١٠.

*منظمة الشفافية: هي منظمة مستقلة وغير حكومية تأسست عام ١٩٩٣، ومقرها برلين في ألمانيا ولها فروعاً فى تسعين دولة في الوقت الحالي.

٤٥- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية.www.miic.gov.eg

*ميديوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، الجزائر، مجلة الباحث، العدد(١٠)، ٢٠١٢، ص٤٣.

** يستند مؤشر الحرية الاقتصادية على عدة عوامل يشمل السياسة التجارية ولاسيما معدل التعريفة الجمركية، ووجود حوافز غير جمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدول، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية، ووضع القطاع المصرفي، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات، والاجراءات البيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء.

٤٦- سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥م، سلطنة عمان، مؤسسة البحوث الدولية،٢٠١٥، ص ص٢٤- ٢٧.

47-Terry Miller ,Index of Economic Freedom , The Heritage Foundation , 2017.

-جواد كاظم البكري، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ص٦٧.

-www.uobabylon.edu

٤٨- بدر عثمان مال الله، تقرير التنافسية العربية، الإصدار الرابع، الكويت، المعهد العربي للتخطيط،٢٠١٢،ص ص٢١- ٢٥.

** لمزيد من التفاصيل حول مؤشر التنافسية العالمية انظر:

- آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادارات، العدد(٢٩)، العدد الفصلي الثالث، ٢٠١١، ص١٩.

٤٩- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، من أجل مساندة أصحاب الأعمال، واشنطن، البنك الدولي، ٢٠١١، ص٣.

٥٠- تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية،نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ص٨٦.

*التقرير السنوي، البنك المركزي، أعداد متفرقة.

٥١- مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٥، ص ص٢٥- ٢٧.

٥٢- مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع السابق، ص ص٩٩- ١٠٠.

٥٣- نسرين اللحام وآخرون، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٨، ص٦١.

لمزيد من التفاصيل انظر:

- موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. www.gafi.gov.eg

54-Emam khalil , analysis of determinants of foreign direct investment in Egypt1970-2013, European scientific journal , vol 2 , 2015 , p338.

55- Osama Mbader, et al, the mediator role of fdi in north Africa : case of Egypt , journal of advanced management science , vol 3 , no1 , 2015 , pp4-5.

٥٦- مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،٢٠١٠، ص ص٦٧- ٦٨.

٥٧- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، الاسكوا،٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٦٦.

٥٨- التقرير السنوي للبنك المركزي،٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ص ٨٣- ٥٥.

٥٩- بارومتر الأعمال، الآداء والتوقعات لقطاع الاعمال المصري، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد (٦)،٢٠١١، ص٥.

٦٠- التقرير السنوي للبنك المركزي،٢٠١٠-٢٠١١، ص٩٢.

٦١- تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي٢٠١١-٢٠١٢، والربع الرابع من العام، القاهرة، وزارة التخطيط والاصلاح الاداري، ص٩.

٦٢ -التقرير السنوي للبنك المركزي،٢٠١١-٢٠١٢، ص ص٣٣- ٧٠.

٦٣- تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي٢٠١١- ٢٠١٢، مرجع سابق، ص٣٢.

٦٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١١، ص ص١-٧.

٦٥ -التقرير السنوي للبنك المركزي،٢٠١٢- ٢٠١٣، ص ص٦١- ٦٢.

لمزيد من التفاصيل:

-بارومتر الأعمال، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد(٣٠) ،٢٠١٣، ص ص١- ٣.

٦٦- هيثم محمد نصر الدين حامد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل التغيرات السياسية، مرجع سابق،ص٩.

٦٧- التقرير الاقتصادي ربع السنوي، القاهرة، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الربع الثالث، العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ص٤- ٥.

لمزيد من التفاصيل:

المرجع السابق، ص١١.

٦٨- البنك الدولي، ورقة السياسات الحمائية المتكاملة، ٢٠١٧، www.worldbank.org

٦٩- التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٥- ٢٠١٦، ص٧٨.

70-external Position of the egypation economic , vol , no 57 , July March-2016 ,2017,Egypt, central bank of Egypt , PP3-4.

71-M.MetwallY , Impact of eu.fdi on economic grow in middle eastern countries, European research studies ,op,cit ,pp125-126

72-shiva makki , et al, impact of foreign direct investment and trade on economic grow , word bank . org .pp2-3.

٧٣- دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص٣.

٧٤- عدنان غانم، لبنى المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق، المجلد(١٩) ، العدد الثالث ، ٢٠٠٣، ص ص١٨٩- ١٩٠.

75-Paviz Asheghian , economic grow determinamts and foreign direct investment in canda usa , international journal of busniss and social science , vol2 ,No11 , 2011,p2

٧٦-صباح نوري، الاستثمار الأجنبي والصادرات المصرية للمدة من ١٩٩٠- ٢٠١٠م، بغداد، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٣٧)، ٢٠١٣، ص١٠٠.

٧٧- أحمد مبروك محمد خليفة، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة على الحالة المصرية، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤، ص٢.

لمزيد من التفاصيل انظر:

*chen chung , the role of foreign direct investment in china post , 1978 , economic development, world development , vol23,No 4, 1995.

*أحمد مبروك خليفة، مرجع سابق، ص٥.

- فلاح خلف الربيعي، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، ليبيا، جامعة عمر المختار، ٢٠٠٤، ص٩.

** صباح نوري، مرجع سابق، ص١٦.

٧٨- سحر أحمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج: دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١- ٢٠١٣، القاهرة، بحوث اقتصادية عربية، العدد(٦٩- ٧٠)، ٢٠١٥، ص ص٣٨- ٤٣.

79- faramarz AKrami , foreign direct investment in developing countries impact on distribution and employment , Switzerland university of Fribourg , 2008 , p.2

٨٠- التقرير الاقتصادي العربي الموجز، صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة، ٢٠١٤م، ص٨٦.

81-Muhammed Azam, et al,foreign direct investment and human capital evidence from developing countries , investment management and financial innavations , vol12 ,2015 ,pp155-156.

82- the impact of foreign direct investment on wages and working conditions , oecd ILO ,paris, conference on corporate social responsibility , 2006 ,pp11 -15.

٨٣- صونيا بيزات، إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة - الجانب القومي - مجلة العلوم الاجتماعية،العدد(٢٣)، ٢٠١٦، صص١٢- ١٥.

84-kevin gray , foreign direct investment and environmental impacts , oxford , Blackwell bublishers , 2002 ,P306-308.

٨٥- شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، الجزائر،مجلةدراسات اقتصادية، العدد(١)، ٢٠١٤، ص٧٩.

86- madina kukanove , et al, Does lax emvironmental regulation Attract Fdi, when accounting for Third – country effects ? Switzerland , university of Lausanne, 2008, pp17-20.

٨٧- زوبيدة محسن وآخرون، أبعاد المسئولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية، الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد(١١)، ٢٠١٦، ص ص٣٣٣-٣٣٤.

٨٨- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ص٤٥- ٤٦.

*لمزيد من التفاصيل انظر:

- تخفيف التأثيرات البيئية والمراقبة، www.usaidgams.org

- محمد زيدان وآخرون، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسئوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي لمنظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٢، ص٧.

- دراسة تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الإطارية لمقترح مشروع امتداد توصيل الغاز الطبيعي للمنازل في القاهرة الكبرى، وزارة البترول الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، ٢٠٠٦، ص ص٥- ٦.

٨٩- ممدوح سلامة مرسي، التشريعات البيئية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٠، ص ص١- ١٦.

**لمزيد من التفاصيل انظر:

- قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٨ بشأن الصناعة.
- قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦١ بشأن الكوارث البحرية.
- قانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف المخلفات السائلة على شبكات الصرف الصحي.
- قانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣بشأن المنشأت الصناعية ومنع الضوضاء.
- قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم الموارد العامة للمياه اللازمة للشرب والاستعمال الآدمي.
- قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل وفروعه.
- قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة والذي تم تعديله بالقرار (٩) لسنة ٢٠٠٩ ويعد نقلة حضارية.

90- Malcom Preston , Make it your business , Engaging with the sustainable development gools , www.PWC.com .sdg, p6.

ظهرت عدة تعريفات لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعاً تعريف البنك الدولي إذ عرفها بأنها: " التزام اصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل؛ لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد"، كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسئولية الاجتماعية على أنها "جميع المحاولات التي تسهم في أن تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسئولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإنها تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"، كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلتهم" وبالنظر إلى هذه التعريفات نجد أنه ليس هناك تعريف محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، وماتزال هذه المسئولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية والاختيارية.وهذه المسئولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٩١- سرمد كوكب الجميل، المسئولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة، العراق ،جامعة الموصل، سلسلة دراسات معاصرة، مركز الدراسات الاقتصادية، العدد(١)،٢٠٠١، ص ص١- ٤.

٩٢- حسين سراج، المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر بيين الواقع والمأمول،٢٠١٥م، www.research.gate.

٩٣- وهيبة داودية، رابح عرابة، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، عرض تجارب بعض الشركات العالمية، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥.

٩٤- نوار محمد عماد الدين أنور، المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٧- ١٩.

٩٥- التجارب الرائدة للمسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية في مصر نحو خلق قيمة مشتركة، الجزء الأول، جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥، ص ص٥٤- ٥٦.

*egywww.cake.eg
**wwwshell.com
***www.vodafone.eg

٩٦- تحسين التشريعات والإجراءات للنهوض بالمسئولية الاجتماعية للشركات، ورقة سياسات تصدرها وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١٧، ص ص٧- ٩.